الشروط والأحكام العالمية للشراء
تمت المراجعة في 25، 2020

العربية

جدول المحتويات:

1. العرض؛ القبول؛ الشروط؛ تعريف المشتري والبائع	2. الفترة الزمنية للطلب	3. الكميات؛ التوصيل؛ الإفراج عن المواد
4. شروط الشحن؛ إصدار الفواتير والتسعير؛ حق الملكية ومخاطر الخسارة	5. التعبئة والتغليف؛ وضع العلامات؛ الشحن؛ الاستدامة؛ المنتجات الأصلية؛ التصنيع المخصص؛ أمان التصميم	6. الجمارك؛ المسائل ذات الصلة
7. التفتيش؛ السلع/الخدمات غير المطابقة؛ التدقيق	8. السداد	9. التغييرات
10. الضمانات	11. الجودة والتطوير؛ البرامج المطلوبة	12. عدم الاستجداء
13. أهداف MWBE (المنشآت التجارية المملوكة للنساء والأقليات) (الولايات المتحدة فقط)	14. كتيب الخدمة	15. التعويضات
16. الامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح والأخلاقيات	17. متطلبات العميل	18. التعويض
19. التأمين	20. الاستدامة	21. الفسخ
22. الظروف القاهرة	23. الكشف عن المعلومات الفنية للمشتري	24. حقوق الملكية؛ التعويض
25. ممتلكات المشتري	26. ممتلكات البائع	27. الأدوات؛ التجهيزات الرأسمالية
28. المقاصة؛ الاقتطاع	29. السرية	30. عدم الإشهار
31. علاقة الأطراف	32. تضارب المصالح	33. عدم التنازل
34. التجريد وعمليات التملك	35. حل المنازعات	36. اللغة؛ الاستقلالية؛ عدم التنازل الضمني
37. البقاء والاستمرار	38. شمول الاتفاق	39. نُسخ الاتفاق؛ التوقيعات الإلكترونية

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

الشروط والأحكام العالمية للشراء
تمت المراجعة في 25، 2020
العربية

تنطبق هذه **الشروط والأحكام العالمية للشراء** عند الإشارة إليها من خلال وثيقة (وثائق) طلب المشتري، على سبيل المثال، طلب الشراء، أو بيان العمل، أو الطلب المُرسَل إلكترونيًا ("تبادل البيانات إلكترونيًا")، أو أي وثائق أخرى (يُشار إليها مجتمعةً ومنفردةً بوصف "الطلب")، وتتكون مما يلي، وهي متاحة للتنزيل من https://www.johnsoncontrols.com/betandc، والمشمولة هنا في هذه الوثيقة من خلال الإشارة إلى (1) هذه **الشروط والأحكام العالمية للشراء**؛ (2) جميع سياسات وإرشادات Johnson Controls (مع "سياسات المشتري")؛ (3) أي تعديلات؛ و(4) إذا كان سيتم تقديم خدمات عقود العمالة الفرعية، فهذا العقد الفرعي. يشكل الآنف الذكر معاً "الشروط" أو "الاتفاق". يجوز لشركة Johnson Controls تغيير هذه الشروط أو سياسات المشتري في أي وقت، ووفقًا لتقديرها الخاص. تصبح هذه التغييرات فعالة عند نشر هذه التحديثات على https://www.johnsoncontrols.com. تقع على البائع مسؤولية زيارة هذا الموقع بشكل دوري لمراجعة أي تغييرات تطرأ على الشروط. يضمن البائع أنه قد راجع الشروط بالكامل، وفهمها، ويمكنه الوفاء بالتزاماته بموجب الشروط. من خلال توريد المنتج للمشتري، يقر البائع بهذه الشروط، ويوافق على الالتزام بها وبأي تغييرات مستقبلية عليها، وأن البائع مسؤول عن ضمان أن جميع مشتريات متعاقدي البائع والمتعاقدين من الباطن والبائعين من أي فئة الذين يوردون المنتجات (يُشار إليهم مجتمعين باسم "الشركة التابعة للبائع") تمت بموجب هذا الاتفاق، ويتوافق مع هذه الشروط. يجب على البائع طباعة نسخة حالية من هذه الشروط للرجوع إليها في المستقبل باستخدام ميزة الطباعة في متصفحه.

1. **العرض؛ القبول؛ الشروط؛ تعريف المشتري والبائع؛ تبادل البيانات إلكترونيا وE2Open**.

1.1 **العرض؛ القبول؛ الشروط؛ تعريف المشتري والبائع** كل طلب من المشتري هو عرض للبائع من أجل شراء العناصر المذكورة في الطلب مثل الإمدادات أو السلع أو الخدمات أو الأجهزة أو البرامج الثابتة أو البرامج، بالإضافة إلى أي مكونات أو أجزاء تكاملية أو مطلوبة لتشغيل هذه العناصر أو توفير الخدمات (يُشار إليها فرديًا وجماعيًا بوصف "المنتج (المنتجات)"). يرفض المشتري أي بنود وشروط إضافية أو غير متسقة يقدمها البائع في أي وقت. أي إشارة إلى عرض أسعار البائع أو عطاءه أو عرضه لا تعني قبول أي شرط أو بند أو تعليمات واردة في تلك الوثيقة. يحل هذا الطلب محل جميع الاتفاقات السابقة والطلبات وعروض الأسعار والاقتراحات والمراسلات الأخرى المتعلقة بالمنتجات التي يغطيها الطلب. . بالرغم مما سبق ذكره، إذا أبرم الطرفان اتفاقًا مكتوبًا مسبقًا، ولم يتم إلغاء أو فسخ هذا الاتفاق السابق أو تنتهي صلاحيته، فإن جميع أحكام هذا الاتفاق السابق سوف تظل سارية المفعول والتأثير، باستثناء القدر الذي تستكمله هذه الشروط. يقبل البائع هذه الشروط، ويبرم عقدًا من خلال: (أ) بدء أي عمل بموجب الطلب؛ أو (ب) قبول الطلب كتابة؛ أو (ج) عدم تقديم رفض كتابي للطلب خلال 48 ساعة من استلامه؛ أو (د) أي سلوك آخر يعترف بوجود عقد فيما يتعلق بموضوع الطلب. جميع الطلبات مقيدة ومشروطة صراحةً بقبول البائع لهذه الشروط. "المشتري" هو شركة Johnson Controls، Inc. ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في الطلب. يجوز للشركات التابعة للمشتري أيضًا شراء منتجات من البائع لحسابها الخاص وفقًا لنفس الشروط والأحكام المطبقة على المشتري بموجب هذا الاتفاق. "الشركة التابعة" تعني أي كيان يتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر، أو يتم التحكم فيه، أو يخضع لسيطرة مشتركة لأحد الأطراف أو يكون خليفة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عن طريق تغيير الاسم أو الحل أو الاندماج أو التوحيد أو إعادة الهيكلة أو البيع، أو تصرف آخر) لأي كيان من هذا القبيل أو تكون أعماله وأصوله كذلك؛ بالإضافة إلى أي كيان تكون شركة Johnson Controls International plc شركته الأم النهائية، وأي مشروع مشترك يمتلك فيها المشتري أو الشركة التابعة للمشتري حصة في الملكية يطلق عليه شركة تابعة للمشتري. سيعتبر الكيان أنه يتحكم في كيان آخر إذا كانت لديه القدرة على توجيه أو التسبب في توجيه إدارة أو سياسات ذلك الكيان الآخر ، سواء من خلال ملكية الأسهم التي لها حق التصويت، أو عن طريق العقد أو غير ذلك. لتجنب الشك، لن يتم تضمين Johnson Controls International plc في تعريف الشركة التابعة لأغراض هذا الاتفاق. "البائع" هو الشخص أو الكيان الذي يقدم المنتجات كما هو محدد في الطلب المرتبط سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شركة تابعة أو متعاقد من الباطن. يفهم البائع، ويقر، ويوافق على أن الامتثال لهذه الشروط مطلوب أيضًا من قبل جميع موردي البائعين والمتعاقدين من الباطن لأي فئة تورد منتجات أو خدمات بموجب هذا الاتفاق. "تجوز الإشارة إلى كل من المشتري والبائع هنا بشكل فردي باسم "طرف" أو بشكل جماعي باسم "الأطراف". لا يجوز لأي سير تعاملات أو عرف تجاري سابقين تعديل أو استكمال أو شرح أي شروط مستخدمة في الطلب. يتم تفسير جميع وثائق العقد المتعلقة بالطلب معًا على أنها اتفاق واحد؛ شريطة، وعلى الرغم من ذلك، أنه في حالة وجود أي تعارض بين أحكام واحد أو أكثر من وثائق العقد التي تكون سارية المفعول وقت حدوث هذا التعارض، يتم تطبيق ترتيب الأسبقية التالي: (أ) أي تعديل مكتوب يتم تنفيذه من قبل الطرفين، ثم (ب) هذه الشروط، ثم (ج) ملخص الطلب، ثم (د) أي عقد لخدمات العمالة؛ وأخيرًا، (هـ) أي شروط تكميلية مدرجة أو مدمجة بالمرجع. لن يكون أي تغيير أو تعديل على الطلب أو هذه الشروط ملزمًا للمشتري ما لم يتم إلحاقه كتابيًا، وتحديد أحكام الطلب الذي يعدله، وتوقيعه من قبل ممثل مشتريات مفوض من المشتري. إذا علم البائع بأي التباس أو مشاكل أو تناقضات بين الطلب وأي مواصفات أو تصميم أو أي متطلبات فنية أخرى مطبقة على الطلب، فسيقوم البائع على الفور بإعلام المشتري بالمسألة من أجل حلها. يجوز للمشتري، حسب اختياره، شراء المنتجات لاستخدامه الداخلي أو لإعادة بيعها أو توزيعها على جهات خارجية كمنتج مستقل أو بالاشتراك مع سلع وخدمات أخرى.

1.2 **تبادل البيانات إلكترونيًا و E2Open.** يوافق البائع على أن يبيع للمشتري المنتجات التي طلبها المشتري في الطلب الصادر رسميًا من المشتري وفقًا لهذه الشروط. بالنسبة للطلبات من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI)، يوافق البائع على الامتثال لدليل التبادل الإلكتروني للبيانات الخاص بالمورد والمعلومات ذات الصلة ببرنامج E2Open الخاص بالمشتري والمتاح على: https://www.johnsoncontrols.com/-/media/jci/suppliers/media/expectations/be-folder/supplier-global-conditions-and-terms/1317400glbl-standards-supplier-manual.pdf، و https://www.johnsoncontrols.com/suppliers/supplier-and-technologies-building/procurement-partnership-solutions/tools-and-programs-experience.

2. **الفترة الزمنية للطلب**. مع مراعاة حقوق الفسخ الخاصة بالمشتري، يكون الاتفاق الذي يشكله الطلب مُلزمًا للطرفين لمدة عام واحد من تاريخ إرسال الطلب إلى البائع أو، إذا تم تحديد تاريخ انتهاء للصلاحية في الطلب، فحتى ذلك التاريخ. مع مراعاة حقوق الفسخ الخاصة بالمشتري، سيتم تجديد الطلب تلقائيًا وتمديده بنفس الشروط لفترات متتالية مدتها عام واحد بعد المدة الأولية ما لم يقدم البائع إشعارًا كتابيًا قبل 180 يومًا على الأقل من نهاية المدة الحالية برغبته في أن لا يتم تجديد الطلب.

3. **الكميات؛ التوصيل؛ الإفراج عن المواد**. الكميات المدرجة في الطلب باعتبارها "تقديرية" هي أفضل تقدير للمشتري لكميات المنتجات التي قد يشتريها من البائع للمدة المحددة في الطلب. إذا لم يتم ذكر كمية أو إذا تم ذكر الكمية ككل: (أ) يلتزم البائع بتوفير متطلبات المشتري من المنتجات الموضحة وبالكميات المحددة من قبل المشتري في الإفراج عن المواد؛ (ب) ما لم يُذكر صراحةً في ملخص الطلب، فالمشتري غير ملزم بشراء المنتجات حصريًا من البائع؛ و(ج) يجب على المشتري شراء ما لا يقل عن قطعة واحدة أو وحدة واحدة من كل منتج من المنتجات التي هي عبارة عن سلع ولا يزيد عن تلك الكميات المحددة كطلبات مؤكدة في الإفراج المصرح به عن المواد أو القوائم أو الإعلانات أو الإفراجات المماثلة ("الإفراجات عن المواد") المرسلة من قِبل المشتري إلى البائع أو، للخدمات، إلى القدر المنصوص عليه صراحةً في بيان العمل الموقع من قبل المشتري. يجوز للمشتري أن يطلب من البائع المشاركة في إدارة المخزون الإلكتروني للمشتري أو برنامج التبادل الإلكتروني للبيانات، على نفقة البائع، للإشعارات بالإفراجات عن المواد، وتأكيد الشحن والمعلومات الأخرى. يجوز للمشتري شراء كميات إضافية من المنتجات المدرجة باستخدام فترة الإفراجات عن المواد والكميات التي تعتبر جوهرية بموجب الطلب. يوافق البائع على تسليم الكميات بنسبة 100٪ في الوقت المحدد وفي الأوقات التي يحددها المشتري، كما هو مذكور في الطلب والإفراجات عن المواد ذات الصلة. يجوز للمشتري تغيير معدل الشُحنات المجدولة أو التعليق المؤقت المباشر للشحنات المجدولة، ولا يخول أي من ذلك للبائع تعديل سعر المنتجات. المشتري غير ملزم بقبول التسليمات المبكرة أو التسليمات المتأخرة أو التسليمات الجزئية أو

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

التسليمات الزائدة.

4. **شروط الشحن؛ إصدار الفواتير والتسعير؛ حق الملكية ومخاطر الخسارة.** يجب تسليم المنتجات إلى العنوان أو الموقع المحدد في الطلب ("موقع JCI") خلال ساعات العمل العادية للمشتري. تنطبق شروط التجارة الدولية 2020 على جميع الشحنات باستثناء الشحنات التي تتم داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالكامل. الشحنات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يتم شحنها داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالكامل يجب شحنها FCA (محملة) في موقع الإنتاج النهائي للبائع، باستخدام وسائل نقل المشتري. تشمل أسعار المنتج التخزين والمناولة والتعبئة وجميع المصاريف والتكاليف، والرسوم والضرائب، ويستثني منها أي ضريبة قيمة مضافة تفرضها الحكومة، والتي يجب أن تظهر بشكل منفصل في فاتورة البائع لكل شحنة. المشتري غير مسؤول عن أي ضرائب على النشاط التجاري أو ضرائب الرواتب أو الضرائب على دخل البائع أو أصوله. طالما أن المنتجات مُعرّفة على أنها معالجة صناعية ومعفاة من ضرائب المبيعات، فيجب على المشتري توفير رقم التعريف الضريبي و/أو معلومات الإعفاء الأخرى. يجب على البائع إخطار المشتري كتابيًا عند تسليم المنتجات إلى شركة النقل من أجل النقل. يجب على البائع تزويد المشتري بجميع وثائق الشحن، بما في ذلك الفاتورة التجارية وقائمة التعبئة وبوليصة الشحن الجوي أو بوليصة الشحن (حسب الاقتضاء) وأي وثائق أخرى ضرورية للإفراج عن المنتجات إلى المشتري في غضون يومي عمل بعد تسليم البائع المنتجات إلى شركة النقل. يجب أن يظهر رقم الطلب والتعديل و/أو رقم الإفراج ورقم جزء المشتري ورقم جزء البائع حيثما كان ذلك مُطَبَّقًا وكمية القطع في الشحنة وعدد الكراتين أو الحاويات في الشحنة ورقم بوليصة الشحن والمعلومات الأخرى التي يطلبها المشتري على جميع وثائق الشحن وبطاقات الشحن وبوالص الشحن الجوي والفواتير والمراسلات وأي وثائق أخرى تتعلق بالطلب. سيدفع المشتري الفواتير المطابقة لجميع شروط الطلب ("الفاتورة المناسبة"). إذا كانت هناك حاجة لطريقة شحن سريعة للإيفاء بمواعيد التسليم المتفق عليها، فيجب على البائع دفع جميع تكاليف الشحن المميز على تكاليف الشحن العادي وسيعوض المشتري عن أي تكاليف يتكبدها المشتري، بما في ذلك المبالغ التي يتقاضاها عميل (عملاء) المشتري، بسبب إخفاق البائع في الإيفاء بمتطلبات الشحن أو التسليم. ينتقل حق الملكية إلى المشتري عند الدفع مقابل المنتجات أو تسليمها إلى موقع JCI، أيهما يحدث أولاً. يتحمل البائع جميع مخاطر خسارة المنتجات أو تلفها حتى تسليم المنتجات إلى موقع JCI.

5. **التعبئة والتغليف؛ الوسم؛ الشحن؛ الاستدامة؛ المنتجات الأصلية؛ التصنيع المخصص؛ أمان التصميم.**

5.1 **التعبئة والتغليف؛ الوسم؛ الشحن.** سيقوم البائع بالآتي: (أ) تعبئة المنتجات ووسمها وشحنها بشكل صحيح وفقًا لمتطلبات المشتري والناقلين المعنيين وبلد المقصد، إن لم تكن هناك تعليمات، بطريقة كافية لضمان تسليم المنتجات في حالة غير تالفة؛ و(ب) تسيير الشحنات وفقًا لتعليمات المشتري؛ و(ج) تمييز أو وضع علامة على كل عبوة وفقًا لتعليمات المشتري؛ و(د) تقديم أوراق مع كل شحنة توضح رقم الطلب ورقم التعديل أو الإفراج ورقم جزء المشتري ورقم جزء البائع (حيثما كان ذلك مُطَبَّقًا) وعدد القطع في الشحنة وعدد الحاويات في الشحنة واسم البائع ورقمه ورقم بوليصة الشحن؛ و(هـ) إرسال بوليصة الشحن الأصلية أو إيصالات الشحن الأخرى لكل شحنة بسرعة وفقًا لتعليمات المشتري ومتطلبات شركة النقل. سيقدم البائع جميع تعليمات المناولة الخاصة اللازمة لإبلاغ شركات النقل والمشتري وموظفيهم بكيفية اتخاذ التدابير المناسبة أثناء المناولة والنقل والمعالجة واستخدام المنتجات أو التخلص منها، والحاويات والتعبئة. يجب على البائع تقديم إشعار خطي مسبق للمشتري إذا طلب من المشتري إعادة أي مواد تعبئة وتغليف. ويتم إرجاع أي مواد تعبئة وتغليف على نفقة البائع.

5.2 **الإفشاء؛ التحذيرات أو التعليمات الخاصة.** سيوفر البائع للمشتري معلومات المنتج التالية، في شكل يلبي متطلبات توجيهات الاستدامة، على النحو المحدد أدناه، أو وفقًا لطلب المشتري: (1) قائمة بجميع العناصر والمعادن والمركبات والمكونات الأخرى التي تتكون منها المنتجات ("المعادن المطلوبة") والتي تخضع لتوجيهات الاستدامة أو تتناولها تلك التوجيهات، المحددة أدناه، أو التي يطلبها المشتري؛ (2) مكان تصنيع المنتجات؛ (3) المقدار، وحسب الاقتضاء، النسبة المئوية لكل معدن مطلوب في المنتجات، و(4) إضافةً إلى ذلك ووفقًا للقسم 9، المعلومات المتعلقة بأي تغييرات أو إضافات على المعادن المطلوبة في هذه المنتجات. سيقدم البائع المعلومات المذكورة أعلاه للمشتري بأسرع ما يمكن قبل شحن هذه المنتجات من قبل البائع، وتحت أي ظرف، خلال وقت كافٍ لمنح المشتري وقتًا معقولاً لـ (أ) تحديد متطلبات الإفصاح الخاصة بالمشتري وب) رفض أي منتجات، أو إلغاء أي طلب، أو متابعة جميع الجزاءات الأخرى، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سبل الجزاءات القانونية والعادلة، في حالة فشل البائع في تلبية توجيهات الاستدامة المطبقة أو متطلبات الإفصاح الخاصة بالمشتري على النحو المنصوص عليه في القسمين 5.2 و5.3. بالإضافة إلى ذلك، قبل وفي وقت شحن المنتجات، سيقدم البائع للمشتري تحذيرًا كتابيًا كافيًا (بما في ذلك جميع الملصقات المطلوبة على جميع المنتجات والحاويات والتعبئة، متضمنًا على سبيل المثال لا الحصر تعليمات التخلص من المنتجات وإعادة التدوير وأوراق بيانات سلامة المواد وشهادات التحليل) من أي مادة خطرة أو محظورة تكون مكونًا أو جزءًا من المنتجات. يوافق البائع على الامتثال لـ (1) كل سياسات المشتري المنشورة بشأن الاستدامة في جميع الأوقات؛ و(2) كل القوانين واللوائح الحالية واللاحقة والمطبقة على المشتري أو عملاء المشتري أو البائع أو أي مجموعة من (1) و(2) والتي تتعلق بمحتوى المنتجات وعلامات التحذير ("توجيهات الاستدامة")، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون مراقبة المواد السامة في الولايات المتحدة وتوجيهي الاتحاد الأوروبي EU/19/2012 وEU/65/2011 بشأن القيود المفروضة على بعض المواد الخطرة، وقانون Frank-Dodd بشأن المعادن في مناطق الصراع ولائحة الاتحاد الأوروبي EC/2006/1907 بشأن التسجيل والتقييم والتصريح والقيود على المواد الكيميائية. رابط إلى لائحة التسجيل والتقييم والتصريح للمواد الكيميائية (REACH): http://ec.europa.eu/environment/chemicals/reach/reach_intro.htm رابط لتوجيه RoHS: https://ec.europa.eu/environment/topics/waste-and-recycling/rohs-directive_en. يلتزم البائع بتعويض المشتري عن أي نفقات يتم تكبدها نتيجة الإفصاح غير السليم أو غير الكامل عن المنتجات أو تعبئتها أو وسمها أو تسييرها أو شحنها.

5.3 **الاستدامة.** سيتعين على البائع أيضًا (1) الرد بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب على استبيانات المشتري وطلباته المتعلقة بتوجيهات الاستدامة والمعادن المطلوبة، و(2) التعاون الكامل مع المشتري في جهوده لجمع المعلومات على طول سلسلة التوريد الخاصة بالبائع حول أصل المنتجات (بما في ذلك تحديد المصدر المُعاد تدويره أو الخردة، وموقع المنجم، والمُصهر، والدخول الأولي في سلسلة التوريد) واستخدام المعادن المطلوبة في المنتجات.

5.4 **المنتجات الأصلية.** يقر البائع، ويضمن أنه يتم استخدام المواد الجديدة والثقة فقط في المنتجات المباعة للمشتري وأن المنتجات لا تحتوي على أجزاء مقلدة.

"المنتجات الثقة" تعني (1) الأصلية، (2) تم الحصول عليها من المصدر الشرعي المزعوم أو مضمنة من خلال وسم وتصميم المنتج المعروض، و(3) مصنعة من قبل، أو بناءً على طلب وبمعايير، الشركة المصنعة التي تمتلك الحق قانونيًا في وضع اسمها وعلامتها التجارية على هذا الطراز/النسخة من المادة.

"الأجزاء المقلدة" تعني جزءًا أو مكونًا أو وحدةً نمطية أو تجميعًا يتم تحريف أصله أو مادته أو مصدر تصنيعه أو أدائه أو خصائصه. يشمل هذا المصطلح، على سبيل المثال لا الحصر، (أ) الأجزاء التي تم وسمها/إعادة وسمها لتمويهها أو لتمثيل هوية الشركة المصنعة كذبًا، (ب) الأجزاء المعيبة و/أو المواد الزائدة التي تخلصت منها الشركة المصنعة الأصلية، و(ج) الأجزاء المستخدمة سابقًا والتي تم سحبها أو استعادتها وتقديمها باعتبارها "جديدة".

يُقصد "بالموزع المستقل" أي شخص أو مؤسسة تجارية أو شركة غير مصرح لها أو ليست حاصلة على امتياز من قبل الشركة المصنعة لبيع أو توزيع منتجات الشركة المصنعة ولكنها تهدف إلى بيع منتجات الشركة المصنعة و/أو الوساطة في بيعها و/أو توزيعها. يشار إلى الموزعين المستقلين أيضًا باسم الموزعين غير المصرح لهم، والموزعين غير المعتمدين، و/أو الوسطاء. لا يُسمح بشراء الأجزاء/المكونات من الموزعين المستقلين ما لم يصرح المشتري بذلك كتابيًا أولاً.

يُمنع استخدام أي مادة أو جزء أو مكون آخر بخلاف الأجزاء الأصلية ما لم يوافق المشتري على ذلك كتابيًا بشكل مسبق. للحد بشكل أكبر من احتمالية الاستخدام غير المقصود للأجزاء المقلدة، يجب على البائع شراء الأجزاء/المكونات الثقة مباشرة من الشركات المصنعة للمعدات الأصلية ("الشركة المصنعة") أو من خلال سلسلة التوزيع المصرح لها من الشركة

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

المصنعة فقط. يجب أن يوفر البائع للمشتري، بناءً على طلب الأخير، الوثائق التي تؤكد إمكانية تتبع المكونات إلى الشركة المصنعة المعنية. يجب أن تتضمن طلبات استخدام الأجزاء/المكونات التي يتم الحصول عليها من الموزعين المستقلين (1) دعمًا مقنعًا للطلب، و(2) الإجراءات المتخذة لضمان أن الأجزاء/المكونات المشتراة هي أجزاء أصلية. موافقة المشتري على طلب البائع لاستخدام موزع مستقل لا تعفي البائع من مسؤولية الامتثال للشروط. يجب أن يتبع البائع نظام (سياسة أو إجراء أو نهج ثقة آخر) يوثق الطلبات والموافقات لاستخدام الأجزاء/المكونات خارج سلسلة التوزيع المصرح بها من الشركة المصنعة. يجب على البائع تقديم نسخ من هذه الوثائق بناءً على طلب المشتري.

5.5 **متطلبات المكونات/الأجهزة الإلكترونية**. شهادة منشأ للمنتج: يشكل قبول هذه الشروط تأكيدًا من البائع على أنه إما الشركة المصنعة للمعدات الأصلية ("OEM"، أو الشركة المصنعة للمكونات الأصلية ("OCM"، أو الموزع المعتمد أو المصرح له لمنتجات OEM/OCM. يضمن البائع أيضًا أن وثائق الاقتناء الخاصة بمنتجات OEM/OCM والتي توثق إمكانية تتبع المكونات دقيقة ومتاحة عند الطلب. إذا لم يكن البائع مُصنعاً للمنتجات OEM/OCM أو الموزع المعتمد أو المصرح له، فيؤكد البائع بقبوله هذا الاتفاق أن كل منتج يتم توفيره للمشتري قد تم الحصول عليه من مُصنع OEM/OCM أو موزع معتمد أو موزع مصرح له من قِبل مُصنع منتجات OEM/OCM.

5.6 **المنتج ذو العلامة التجارية الخاصة**. وفقًا للطلب، قد تكون المنتجات عبارة عن سلع نهائية ذات علامات تجارية خاصة (أجهزة أو برامج) يتم شحنها مباشرة إلى عملاء المشتري أو تمر عبر مركز مرحلي دون الدخول إلى مصنع المشتري أو أنظمة الجودة الداخلية الأخرى. قد يتم تصميم المنتجات ذات العلامات التجارية الخاصة وتصنيعها وفقًا لمواصفات مختلفة عن المنتجات الأخرى. إذا طلب المشتري "منتجاً ذا علامة تجارية خاصة"، فيجب على المشتري تزويد البائع بالمواد والتراخيص الضرورية اللازمة لوضع وسوم المشترى على المنتج. بناءً على طلب المشتري، يجب على البائع تمييز المنتجات ووثائق المنتج بعلامات المشتري التجارية وأسماء المشتري التجارية ("العلامات التجارية للمشتري") دون تحميل المشتري أي رسوم إضافية ("العلامة التجارية الخاصة"). يخضع كل استخدام لعلامات المشتري التجارية من قِبل البائع فيما يتصل بأي علامة تجارية خاصة بموجب هذه الوثيقة لترخيص ثانوي أو ترخيص غير قابل للتحويل ومحدود وشخصي وغير حصري وغير قابل للنقل (دون حق الترخيص الثانوي في كل الأحوال) يُمنح من المشتري إلى البائع لاستخدام العلامات التجارية للمشتري خلال الشرط، وحصريًا لأداء البائع الخاص بتمييز العلامة التجارية الخاصة كما هو موضح في هذه الوثيقة ولأغراض أخرى قد يُصرح بها المشتري بوضوح كتابيًا بشكل مسبق ("ترخيص العلامة التجارية المحدود"). يجب تقديم جميع العلامات التجارية الخاصة إلى المشتري مسبقًا للمراجعة والموافقة الخطية المحددة قبل استخدام العلامات التجارية للمشتري. في كل مكان تظهر فيه العلامة التجارية للمشتري، يجب عرض طباعة بارزة تفيد بأن العلامات التجارية للمشتري هي علامات تجارية مسجلة للمشتري أو الشركات التابعة له. سيشكل الرمز المسجل "®" الذي يظهر في كل مرة كجزء من علامة المشتري التجارية وسيلة إيضاح كافية. يقر البائع بأن المشتري هو المالك الوحيد والحصري للعلامات التجارية للمشتري وكل السمعة الطيبة المرتبطة بالعلامة التجارية للمشتري، وسيظل كذلك في جميع الأوقات، وأنه لا ترخيص للعلامة التجارية المحدود، ولا أي علامة تجارية خاصة، قد ينقل إلى البائع أي حق أو ملكية أو مصلحة في أو إلى أي من العلامات التجارية للمشتري أو السمعة الطيبة. تعود السمعة الطيبة الناشئة عن استخدام البائع للعلامات التجارية الخاصة بالمشتري لصالح المشتري فقط، ولا يجوز للبائع تأكيد أي مطالبة بحق أو ملكية أو مصلحة في العلامات التجارية للمشتري أو السمعة الطيبة المرتبطة بها، ولا يجوز للبائع اتخاذ أي إجراء قد يكون ضارًا بالسمعة الطيبة المرتبطة بأي علامة تجارية للمشتري في أي وقت، إما خلال مدة الاتفاق أو بعد فسخه أو انتهائه. يجوز للمشتري إلغاء ترخيص العلامة التجارية المحدود فيما يتعلق بأي منتج أو وثائق منتج لم يتم إنتاجه بعد بناءً على إشعار كتابي للبائع في أي وقت بسبب أو بدون سبب. عند أي إلغاء من هذا القبيل، أو أي فسخ أو انتهاء لهذا الاتفاق لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك أي فسخ ناتج عن خرق جوهري من قِبل أي طرف من طرفي هذه الوثيقة، يُفسخ ترخيص العلامة التجارية المحدود تلقائيًا، ويتعين على البائع التوقف فورًا عن أي استخدام مستقبلي للعلامات التجارية الخاصة بالمشتري.

5.7 **الأجهزة؛ البرامج/البرامج الثابتة؛ الضمان؛ الدعم؛ التوافر؛ الإيداع كضمان؛ أمان التصميم؛ إشعار الأخطار وجوانب الضعف والتعويض.**

5.7.1 **الأجهزة.** تعني "الأجهزة"، كما تُستخدم في هذه الوثيقة، العناصر الملموسة التي قد تتضمن كلاً من الأجهزة والإصدارات المترجمة والمضمنة من البرامج اللازمة لعمل المنتج (يشار إلى هذه البرامج باسم "البرامج الثابتة").

5.7.2 **البرامج.** إذا كانت المنتجات تشتمل على أو تتضمن برامج مطورة أو ممتلكة أو مرخصة من قِبل البائع ("البرامج")، فيصرح البائع بموجب هذه الوثيقة للمشتري ببيع البرامج و/أو إعادة بيعها و/أو ترخيصها لعملاء المشتري ("عملاء المشتري"). يخضع استخدام البرنامج من قبل عملاء المشتري لشرط دخول عملاء المشتري هؤلاء في موافقة الترخيص للمستخدم النهائي الخاصة بالبائع ("EULA"، وإن كان مُطَبَّقًا، فيتم إرفاق نسخة في هذه الوثيقة أو، إذا لم يتم توفير EULA، فيخضع لشروط موافقة الترخيص للمستخدم النهائي القياسية الخاصة بالمشتري.

5.7.3 **ضمان البرامج.** يضمن البائع للمشتري ولعملاء المشتري أن المنتجات المكونة من البرامج يجب أن تعمل وفقًا للمواصفات والوثائق الأخرى المقدمة من البائع والتي تصف وظائف البرامج ("مواصفات البرامج") لمدة ستين (60) شهرًا بعد تثبيت المنتج ("ضمان البرامج" و"فترة ضمان البرامج"، على التوالي). في حالة وجود تعارض بين شروط EULA وهذه الشروط، فيتم تغليب هذه الشروط. إذا كان البرنامج به عيب أو فشل في الامتثال مع ضمان البرامج أثناء فترة ضمان البرامج، فبناءً على اختيار المشتري، يجب على البائع إصلاح البرنامج أو استبداله على الفور. إذا فشل البائع أو لم يتمكن من إصلاح البرنامج أو استبداله على الفور، فيحق للمشتري أو عميل المشتري، حسب الاقتضاء، استرداد كامل الترخيص والرسوم الأخرى المدفوعة فيما يتعلق بالبرنامج.

5.7.4 **خدمات دعم البرامج.** إذا قدم البائع برنامجًا كجزء من المنتجات، فيجب على البائع، أثناء وبعد انتهاء فترة ضمان البرامج، توفير خدمات الدعم التالية لعملاء المشتري والمشتري فيما يتعلق بالبرنامج. يجب تقديم خدمات الدعم بدون رسوم إضافية، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابةً. يوافق البائع على: (أ) تصحيح أي قصور في أداء البرامج وفقًا لمواصفات البرامج، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إصلاح الخلل، وتصحيحات البرمجة، والبرمجة الإصلاحية، وتوفير هذه الخدمات والإصلاحات اللازمة لصيانة البرامج بحيث تعمل بشكل صحيح ووفقًا لمواصفات البرامج؛ (ب) توفير الدعم عبر الهاتف للبرامج من الاثنين إلى الجمعة، من 8:00 صباحًا إلى 9:00 مساءً بتوقيت شرق الولايات المتحدة؛ (ج) توفير الوصول عبر الإنترنت إلى نشرات الدعم الفني وغيرها من معلومات ومنتديات دعم المستخدم؛ (د) الرد على المشكلات ذات الأولوية الأولى (على النحو المحدد أدناه) في غضون ثلاثين (30) دقيقة لطلب الخدمة من قِبل المشتري وبدء العمل على هذه المشكلات في غضون ساعتين (2) بعد ذلك، بغض النظر عن وقت اليوم أو اليوم من الأسبوع. تتضمن "المشكلات ذات الأولوية الأولى" قصورًا كبيرًا في البرنامج، أو المشكلات التي تعتبر بالغة الأهمية لعمليات المستخدم. يجب على البائع بدء العمل على جميع مشكلات الدعم الأخرى في غضون أربع (4) ساعات من استلام طلب الخدمة. في حالة فشل البائع في تحقيق أوقات الاستجابة السابقة، يجب على البائع أن يصدر للمستخدم اعتمادًا بمبلغ 250.00 دولارًا لكل (1) ثلاثين (30) دقيقة إضافية، في حالة وقت الاستجابة للمكالمة؛ و(2) ساعة إضافية في حالة وقت بدء الإصلاح؛ و(هـ) تقديم جميع التحديثات والتعديلات وإصلاحات الخلل والإصدارات التي يقدمها البائع لعملائه بشكل عام بدون أي رسوم إضافية، أو إذا كان مُطَبَّقًا، مقابل رسوم الدعم التي يتعين دفعها للبائع وفقًا لما يوافق عليه العملاء.

5.7.5 **التوافر.** يسري ما يلي إذا قدم البائع برامج و/أو خدمات برامج عبر الإنترنت أو اتصال شبكة واسعة أخرى ("البرامج المستضافة"). سيجعل البائع البرنامج المستضاف متوفرًا، وفقًا للقياس على مدار كل شهر تقويمي، بنسبة 99.5٪ من الوقت، باستثناء عدم التوفر نتيجة للاستثناءات الموضحة أدناه ("نسبة التوافر"). تعني كلمة "التوفر" أن البرنامج المستضاف متاح للوصول إليه واستخدامه من قبل المشتري أو عميل المشتري، حسب الاقتضاء ("المستخدم") عبر الإنترنت، وأنه يعمل بما يتوافق مع مواصفات البرنامج. في حالة عدم توفر البرنامج المستضاف بنسبة 99.5٪ من الوقت، بل توفره بنسبة 98٪ على الأقل من الوقت، يحق للمستخدم الحصول على اعتماد بقيمة خمسة عشر بالمائة (15٪) من الرسوم الشهرية مقابل البرامج المستضافة بسبب الشهر الذي حدث فيه التقصير. إذا لم يكن البرنامج المستضاف متاحًا بنسبة 98٪ على الأقل من الوقت، فيحق للمستخدم الحصول على اعتماد بقيمة ثلاثين بالمائة (30٪) من الرسوم الشهرية للبرامج المستضافة المستحقة في الشهر الذي حدث فيه التقصير. في حالة عدم توفر البرنامج المستضاف بنسبة 70٪ على الأقل من الوقت، يحق للمستخدم الحصول على اعتماد بقيمة مائة بالمائة (100٪) من الرسوم الشهرية للبرامج المستضافة المستحقة في الشهر الذي حدث فيه التقصير. لأغراض حساب نسبة التوافر، فيما يلي "استثناءات" لمتطلبات مستوى الخدمة، ولا يُعتبر البرنامج المستضاف غير متاح، حتى لو لم يكن متاحًا للوصول إليه من قِبل المستخدم، إذا كان أي انعدام في القدرة على هذا الوصول يرجع إلى: (1) أفعال المستخدم أو إهماله؛ (2) اتصال المستخدم بالإنترنت؛ (3) مشاكل حركة الإنترنت التي لا تخضع لسيطرة البائع المعقولة؛ (4) فشل المستخدم في تلبية الحد الأدنى من متطلبات الأجهزة و/أو البرامج، إن وجدت؛ (5) أجهزة المستخدم أو برامجه أو معداته الأخرى؛ (6) أي أجهزة أو برامج أو خدمات أو معدات

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

أخرى يستخدمها المستخدم للوصول إلى البرامج المستضافة أو (7) الصيانة المجدولة بانتظام والتي يقدم البائع بشأنها إشعارًا كتابيًا قبل سبعة (7) أيام على الأقل.

5.7.6 **البرامج مفتوحة المصدر**. باستثناء ما هو منصوص عليه صراحةً في الطلب، لن يتم دمج أي برنامج مفتوح المصدر ("OSS") (إما بشكل مباشر من قِبل البائع، أو بشكل غير مباشر، من خلال دمج برنامج جهة خارجية والذي يُدمَج فيه برنامج مفتوح المصدر) أو يكون مطلوبًا للاستخدام أو التشغيل المقصود لأي من المنتجات. طالما يحتوي المنتج على OSS أو يستخدمه، فيمتثل البائع، ويستمر في الامتثال الكامل لشروط جميع التراخيص المتعلقة بـ OSS المدمجة أو المطلوبة لتشغيل أي من المنتجات ("تراخيص OSS"). يقر البائع ويضمن بأنه لا تُلزِم أو لن تُلزِم أيًا من تراخيص OSS عملاء المشتري أو المشتري بتوفير أي مصدر أو كود وسيط لأطراف ثالثة أو تضمين أي اتفاق ترخيص أو إشعار حقوق نشر أو أي إسناد آخر عند توزيع أي منتج، باستثناء أي عناصر من هذا القبيل أدرجها البائع بالفعل في هذه المنتجات أو معها. لا أي من تراخيص OSS تُلزِم أو سوف تُلزِم المشتري بـ (أ) توزيع أو الكشف عن أي برامج أخرى مجمعة أو موزعة أو متاحة تجاريًا تحتوي على OSS في شكل كود المصدر، أو (ب) الترخيص أو إتاحة OSS بطريقة أخرى و/أو برامج أخرى مجمعة أو موزعة أو متاحة تجاريًا مع OSS أو أي ملكية فكرية ذات صلة، على أساس حقوق الامتياز. كما هو مذكور في هذه الوثيقة، يعني مصطلح "البرامج مفتوحة المصدر" أي برامج أو برنامج حاسوب أو وحدة نمطية أو كود أو مكتبة أو قاعدة بيانات أو برنامج تشغيل أو مكون مشابه (أو جزء منه) يتطلب استخدامه أي التزامات تعاقدية من قبل المستخدم مثل، على سبيل المثال لا الحصر، ذلك البرنامج الخاضع أو الموزع أو المنقول أو المرخص أو المتاح بأي طريقة أخرى بموجب أي من التراخيص التالية: ترخيص GNU العام أو مكتبة GNU أو الترخيص العام "الأقل" أو ترخيص برامج بيركلي (BSD) أو ترخيص MIT أو ترخيص برامج Apache أو أي ترخيص مشابه إلى حد كبير أو أي ترخيص تمت الموافقة عليه من قبل مبادرة المصدر المفتوح أو مؤسسة البرمجيات الحرة أو مجموعة مماثلة.

5.7.7 **مطالبات البرامج.** بالإضافة إلى التزامات تعويض البائع، وبالنسبة للمطالبات التي تتضمن برامج، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر OSS، فيجب على البائع تزويد المشتري بكل المساعدة اللازمة في معالجة مثل هذه المطالبات. قد تشمل هذه المساعدة تزويد المشتري (أو من ينوب عنه) على الفور بإمكانية الوصول إلى كود المصدر لمثل هذه البرامج و/أو المعلومات ذات الصلة بغرض تقييم وتعويض مثل هذه المطالبة.

5.7.8 **الإيداع كضمان.** إذا طلب المشتري المعلومات اللازمة لتصنيع المنتجات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر وضع كود المصدر لأي برنامج ثابت و/أو برنامج و/أو معلومات تتعلق بتصنيع قطع الغيار وأي وكل الإجراءات الأخرى اللازمة لدعم هذه المنتجات بموجب الضمان، فيوافق البائع على إيداع ما سبق في حساب الضمان وفقًا لشروط يتفق عليها الطرفان.

5.7.9 **أمان التصميم.** يقر البائع ويضمن برامجًا متزنةً تجاريًا تتوافق مع معايير الصناعة لضمان خلو كل هذه البرامج والبرامج الثابتة من الثغرات الجوهرية (سواء في كود البرنامج المملوك أو كود برامج الجهة الخارجية، بما في ذلك OSS) وأنه سيتم تعزيز ومراعاة ذلك في أي برامج أو برامج ثابتة، بما في ذلك عند استخدامها أو دمجها في المنتجات أو البرامج المستخدمة في تثبيت المنتجات أو صيانتها أو تكوينها أو دعمها ("بروتوكول الأمان"). سيتضمن بروتوكول الأمان نظام اختبار مصمم لنمذجة الأخطار واكتشاف الخلل في الأمان والتصميم والنقائص والعيوب من خلال: (أ) تحليل الكود الثابت؛ (ب) اختبار الاختراق (التلصص الأخلاقي)؛ (ج) فحص برمجيات المصدر المفتوح؛ و(د) أي اختبار وتحقق آخر ضروري لضمان الالتزام بمعايير الصناعة "أمان التصميم" (يُشار إليه إجمالاً بوصف "برنامج أمان التصميم"). كما يقر البائع ويتعهد بأنه سيساعد ويشارك بشكل معقول في أي برنامج أمان للتصميم مماثل يتم وضعه من قِبل المشتري، بما في ذلك توفير وثائق المشتري المتعلقة بامتثال البائع لهذه المتطلبات التي طلبها المشتري بشكل معقول. يتعين على البائع تنفيذ أي تحسينات على برنامج أمان التصميم الخاص بالبائع وفقًا لما يطلبه المشتري بشكل معقول لمعالجة المخاطر الحالية أو المستقبلية أو نقاط الضعف أو عيوب التصميم.

5.7.10 **إشعار الأخطار وجوانب الضعف والتعويض.** خلال عمر المنتج (*بمعنى آخر*، حتى نهاية العمر الافتراضي لأي منتج) في الاستخدام التجاري، يجب على البائع مراقبة ومعالجة جميع الأخطار ونقاط الضعف الجوهرية للبرامج والبرامج الثابتة من خلال: (أ) إصدار الترقيعات أو التحديثات اللازمة؛ (ب) تقديم إشعار فوري للمشتري بالأخطار ونقاط الضعف المذكورة، قبل أي إفشاء عام، باستثناء الحالات التي يكون فيها هذا الإشعار مستحيلًا أو غير عملي؛ و(ج) تطوير الإصلاحات و/أو الحلول البديلة و/أو الضوابط الأمنية والوثائق الخاصة بالتعويض ("***الضوابط التعويض***") للتعامل مع أي مخاطر جوهرية ونقاط ضعف أثناء قيام البائع بعملية إصدار التصحيحات أو التحديثات، وتقديم إشعار للمشتري بضوابط التعويض المذكورة في أقرب وقت ممكن عمليًا.

5.7.11 **التدفق الإلزامي.** يتعين على البائع نقل متطلبات القسم 5 هذا إلى المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن والموردين في أي مستوى من أجل أداء هذا الاتفاق.

5.8 إخفاق البائع في الامتثال الكامل وفي الوقت المناسب للقسم 5 هذا، يمنح للمشتري الجزاءات التالية والتي يجب أن تكون متاحة للمشتري بالإضافة إلى جميع الجزاءات الأخرى المتاحة للمشتري (أ) يجوز للمشتري، وفقًا لتقديره الخاص والمطلق، إلغاء القبول أو الرفض أو التخلي عن هذه المنتجات أو إعادتها أو الاحتفاظ بها على نفقة البائع ومسؤوليته ("المنتج المرفوض")، و(ب) يجوز للمشتري أن يلغي كليًا أو جزئيًا، 1) أي طلب، 2) خطاب منح، 3) أي اتفاق آخر، 4) أي التزام آخر قد يضطر المشتري لشراء أي منتجات من البائع جميعها، أو 5) أي مجموعة من (1) و(2) و(3) و(4) (يشار إليها مجتمعة باسم "المنتج الملغي") و(ج) على نفقة البائع وحده (بما في ذلك تكلفة التسريع والتحقق من الجودة والخسائر المتعلقة بالآثار السلبية على أعمال المشتري بسبب فشل البائع في الامتثال)، يجوز للمشتري استبدال أي منتج مرفوض أو منتج تم إلغاؤه أو أي مزيج مما تمت الإشارة إليه.

6. **<u>الجمارك؛ المسائل ذات الصلة</u>.** تعود الائتمانات أو المزايا الناتجة عن الطلب، بما في ذلك الائتمانات التجارية أو ائتمانات التصدير أو استرداد الرسوم أو الضرائب أو الرسوم إلى المشتري. سيقدم البائع جميع المعلومات والشهادات (بما في ذلك شهادات المنشأ لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) اللازمة للسماح للمشتري (أو عملاء المشتري) بالحصول على هذه المزايا أو الائتمانات. يوافق البائع على الوفاء بأي التزامات جمركية أو التزامات متعلقة بـ NAFTA، ومتطلبات تحديد المنشأ أو التمييز، ومتطلبات منشأ المحتوى المحلي. تراخيص أو تصاريح التصدير اللازمة لتصدير المنتجات هي مسؤولية البائع ما لم يُنص على خلاف ذلك في الطلب، وفي هذه الحالة سيقدم البائع المعلومات اللازمة لتمكين المشتري من الحصول على التراخيص أو التصاريح. سيُخطر البائع المشتري كتابيًا على الفور بأي مواد أو مكونات يستخدمها البائع في ملء الطلب الذي اشتراه البائع في بلد آخر غير البلد الذي يتم فيه تسليم المنتجات. سيقدم البائع أي وثائق ومعلومات ضرورية لتحديد بلد المنشأ أو الامتثال لمتطلبات قواعد البلد المعمول بها. البائع سيُعلم المشتري على الفور بأي مواد أو مكونات مستوردة إلى بلد المنشأ وأي رسوم مدرجة في سعر شراء المنتجات. إذا تم تصنيع المنتجات في بلد آخر غير البلد الذي يتم فيه تسليم المنتجات، فسيضع البائع وسم "صُنع في [بلد المنشأ]" على المنتجات. سيقدم البائع للمشتري والوكالة الحكومية المعنية الوثائق اللازمة لتحديد مقبولية وتأثير دخول المنتجات إلى البلد الذي يتم فيه تسليم المنتجات. يقر البائع بأن أي معلومات يتم تقديمها للمشتري حول استيراد أو تصدير المنتجات صحيحة وأن جميع المبيعات التي يغطيها الطلب ستتم بما لا يقل عن القيمة العادلة بموجب قوانين مكافحة الإغراق في البلدان التي يتم تصدير المنتجات إليها.

6.1. **الملف الأمني للمستورد (الشحنات إلى الولايات المتحدة فقط).** يقر البائع بالتزامه فيما يتعلق بأي سلع مخصصة للشحن إلى الولايات المتحدة بتقديم جميع المعلومات المطلوبة لدعم التزام المشتري بموجب قانون الولايات المتحدة بتقديم الملف الأمني للمستورد ("ISF") الخاص به في الوقت المناسب (أي قبل أكثر من 24 ساعة من الشحن البحري) لمكتب الجمارك وحماية الحدود الأمريكي ("CBP"). يجب أن تشمل هذه المعلومات على سبيل المثال لا الحصر: (1) اسم البائع وعنوانه؛ (2) اسم الشركة المصنعة أو اسم المورد الآخر وعنوانه (إذا كان مختلفًا عن البائع)؛ (3) بلد المنشأ؛ و(4) رقم HTSUS (جدول التعريفة المنسق للولايات المتحدة) للسلع (إذا قدمه المشتري لتضمينه من قبل البائع في وثائق المبيعات/الشحن). يوافق البائع على العمل مع وكيل الشحن المحلي المعين لتوفير البيانات المطلوبة وتنسيق تصدير البضائع حسب الأطر الزمنية المطلوبة. أي غرامات أو عقوبات أو أضرار مقررة أو تكاليف أخرى ناتجة عن التأخير في الإفراج عن البضائع أو عدم القدرة على تحميل البضائع لشحن التصدير إلى الولايات المتحدة بسبب إخفاق البائع في تقديم هذه المعلومات المطلوبة يتحملها البائع وحده، ويوافق البائع بموجب هذه الوثيقة على تعويض المشتري عن أي مبالغ قد يتكبدها نتيجة للإخفاق المذكور.

7. **<u>التفتيش؛ السلع/الخدمات غير المطابقة؛ التدقيق</u>.** يحق للمشتري فحص المنتجات واختبارها في أي وقت قبل التسليم، ويمكنه الدخول إلى منشأة البائع لفحص المنشأة والمنتجات والمواد وأيّ من ممتلكات المشتري المتعلقة بالطلب. لا يشكل فحص المشتري للمنتجات، بغض النظر عن وقت حدوثه، قبولًا لأي عمل جارٍ أو سلع تامة الصنع. قبول المشتري أو

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

فحصه أو إخفاقه في الفحص لا يعفي البائع من مسؤولياته أو ضماناته. لا يوجد في الطلب ما يُخلي البائع من الالتزام باختبار وفحص ومراقبة الجودة. إذا تم شحن المنتجات المعيبة إلى المشتري وقام برفضها، فسيتم تخفيض الكميات الواردة في الطلب ما لم يُخطِر المشتري البائع بخلاف ذلك. لن يقوم البائع باستبدال الكميات المخفضة بدون إصدار إفراج جديد عن المواد من قِبل المشتري. إضافةً إلى الجزاءات الأخرى المتاحة للمشتري: (1) يوافق البائع على قبول الإرجاع، على مسؤولية البائع وعلى نفقته بسعر الفاتورة الكامل، بالإضافة إلى رسوم النقل، واستبدال المنتجات المعيبة حسب ما يراه المشتري ضروريًا؛ (2) يجوز للمشتري تصحيح المنتجات التي تعجز عن تلبية متطلبات الطلب في أي وقت قبل شحنها من منشأة منتجات البائع؛ و/أو (3) يعوض البائع المشتري عن جميع النفقات المعقولة الناتجة عن أي رفض أو تصحيح للمنتجات المعيبة. سيوثق البائع الإجراءات التصحيحية في غضون فترة معقولة تجاريًا بعد استلام عينة معيبة وسيتخذ أي إجراءات ضرورية لتصحيح العيب. لا يُعد الدفع مقابل المنتجات غير المطابقة قبولًا، ولا يحد أو يضعف حق المشتري في تأكيد أي جزاء قانوني أو عادل، ولا يعفي البائع من مسؤولية العيوب الكامنة. بناءً على إشعار معقول إلى البائع، يجوز للمشتري أو لعملائه المباشرين أو غير المباشرين إجراء تدقيق روتيني في منشأة إنتاج البائع بغرض التحقق من الجودة أو التكلفة أو التسليم. سيضمن البائع أن شروط عقوده مع المتعاقدين من الباطن توفر للمشتري وعملائه جميع الحقوق المحددة في هذا القسم.

8. **السداد.** ما لم يتم تحديد شروط سداد مختلفة في الطلب، أو تعديل مطبق، أو حسب ما يقتضيه القانون، سيتم إجراء سداد الفواتير السليمة بعد 90 يومًا من تاريخ ترحيل الفاتورة في عملية الدفع المجمعة المجدولة التالية. يتم تنفيذ عمليات الدفع المجمعة مرتين شهريًا، في اليوم الخامس واليوم الثاني والعشرين من كل شهر تقريبًا. يجب إصدار فواتير الأدوات و/أو التجهيزات الرأسمالية كما تمت الموافقة عليها فقط، على النحو المنصوص عليه في الطلب. يجوز للمشتري الامتناع عن السداد وانتظار استلام دليل، بالشكل والتفاصيل المطلوبة من قبل المشتري، بعدم وجود أي حق حجز أو عراقيل أو مطالبات على المنتجات المقدمة بموجب الطلب. سيتم الدفع بالعملة المنصوص عليها صراحة في الطلب؛ إذا لم تتم الإشارة إلى هكذا عملة، فسيتم الدفع بالدولار الأمريكي.

9. **التغييرات.** يحتفظ المشتري بالحق في توجيه التغييرات أو التسبب في قيام البائع بإجراء تغييرات على الرسومات أو المواصفات أو العينات أو أوصاف المنتجات. ويحتفظ المشتري أيضًا بالحق في تغيير نطاق العمل الذي يشمله الطلب، بما في ذلك العمل المتعلق بأمور مثل الفحص أو الاختبار أو مراقبة الجودة. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للمشتري توجيه توريد المواد الخام من نفسه أو من أطراف خارجية. سيقوم البائع على الفور بإجراء أي تغيير مطلوب. لكي يطلب البائع فرقًا معقولًا في السعر أو وقت الأداء نتيجة لهذا التغيير، فيجب على البائع إخطار المشتري بطلبه كتابيًا في غضون عشرة أيام بعد تلقي إشعار بالتغيير. يمكن للمشتري طلب وثائق إضافية من البائع تتعلق بأي تغيير في المواصفات أو السعر أو وقت الأداء. لن يقوم البائع بإجراء أي تغيير في تصميم المنتجات أو المواصفات أو موقع التصنيع أو المعالجة أو التعبئة أو وضع العلامات أو الشحن أو السعر أو تاريخ أو مكان التسليم باستثناء التغيير بناء على تعليمات مكتوبة من المشتري أو بموافقة خطية منه.

10. **الضمانات. يضمن البائع، ويكفل صراحةً للمشتري، وخلفاء المشتري، والمعينين والعملاء، أن جميع المنتجات التي يتم تسليمها للمشتري: (أ) تلتزم بالمواصفات والمعايير والرسومات والعينات والأوصاف والمراجعات المقدمة إلى أو من قبل المشتري؛ (ب) تمتثل لجميع القوانين والأوامر واللوائح والمعايير المعمول بها في البلدان التي يتم فيها بيع المنتجات أو المنتجات الأخرى التي تتضمن هذه المنتجات؛ (ج) تكون قابلة للتسويق وخالية من عيوب التصميم (بقدر ما صممها البائع) وعيوب المواد والصنعة؛ و(د) يتم تحديدها وتصميمها (بقدر ما صممها البائع) وتصنيعها وتجميعها من قبل البائع بناءً على الاستخدام المعلن من قبل المشتري وتكون مناسبة وكافية للأغراض التي يحتاجها المشتري. فترة الضمان مدتها: ثلاث سنوات من تاريخ قبول المشتري للمنتجات؛ أو فترة الضمان المنصوص عليها في القانون المعمول به؛ أو فترة الضمان التي يقدمها المشتري أو عميل المشتري للمستخدمين النهائيين للمنتجات. بالنسبة لجميع الخدمات، يضمن البائع أيضًا بأن العمل على المنتجات سيتم إجراؤه بطريقة احترافية وعملية، من قبل أشخاص مرخصين ومدربين بشكل صحيح، بما يتفق مع جميع المعايير والمواصفات المتفق عليها مع المشتري، وبما يتفق أيضًا مع معايير الصناعة. يقوم البائع فورًا بإخطار المشتري كتابيًا عندما يصبح على دراية بأي جزء أو مكون أو تصميم أو عيب في المنتجات يكون أو قد يكون ضارًا للأشخاص أو الممتلكات. لن تعفي موافقة المشتري على أي تصميم أو رسم أو مادة أو عملية أو مواصفات البائع من هذه الضمانات.**

11. **الجودة والتطوير؛ البرامج المطلوبة.** يلتزم البائع بمعايير مراقبة الجودة ونظام الفحص، بالإضافة إلى المعايير والأنظمة ذات الصلة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر سلسلة معايير ISO 9000) التي أنشأها أو يديرها المشتري. يشارك البائع أيضًا في برامج جودة وتطوير الموردين الخاصة بالمشتري وفقًا لتوجيهات المشتري. بناءً على طلب المشتري في أي وقت، ما لم يُنص على خلاف ذلك في تعديل البلد المعمول به، يشارك البائع، ويلتزم ببرامج ومعايير المشتري المتاحة للبائع بما في ذلك: (أ) **دليل معايير الموردين**، (ب) تقييمات أداء الموردين، (ج) توقعات الأعمال التجارية التي تملكها الأقليات/النساء. إذا كان هناك أي تناقض بين أي جزء من البرامج أو المعايير المذكورة أعلاه وبين بند صريح من هذه الشروط، فتكون الأولوية لهذه الشروط.

12. **عدم الاستجداء.** لن يوظف البائع أو يستجدي، دون موافقة كتابية صريحة من مسؤول لدى المشتري، أي موظف للمشتري خلال مدة هذا الاتفاق ولمدة عام واحد (1) بعد ذلك، باستثناء القدر الذي يحظره القانون. في حالة خرق البائع لهذا البند، يجوز للمشتري رفع دعوى قضائية ضد البائع عن طريق أمر قضائي أو بطريقة أخرى لتقييد أو منع استمرار هذا الخرق. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بكل خرق من هذا القبيل (يشكل كل حدث أو تكرار لحدث خرق منفصل)، يجب على البائع أن يدفع، عند الطلب، إلى المشتري مبلغًا يساوي تعويض العام السابق للموظف كتقدير مسبق حقيقي للأضرار وليس كعقوبة، وكل ذلك دون المساس بحق المشتري في المطالبة، ومباشرة الإجراءات القانونية وتحصيل قدر أكبر مقابل الأضرار التي قد يتكبدها المشتري. من المفهوم والمتفق عليه بين الطرفين أن هذا النص معقول وضروري لحماية أعمال المشتري وهذا الأمر أساسي لإبرام هذا الاتفاق.

13. **أهداف MWBE (المنشآت التجارية المملوكة للنساء والأقليات) (الولايات المتحدة فقط).** يدرك البائع فوائد شراء السلع والخدمات من المؤسسات التجارية المملوكة للأقليات والنساء والمعتمدة كمؤسسات مملوكة للأقليات (MBE) من قبل المجلس الوطني لتنمية موردي الأقليات أو مجلس المؤسسات التجارية المملوكة للنساء (WBENC)، ويجب أن يضع البائع أهدافًا لتوجيه والانتفاع من تنسيق برنامج تنوع موردي البائع وذلك بمساعدة جهود المشتري.

13.1 **الانتفاع من المؤسسات التجارية المملوكة للأقليات/النساء ("MWBE").** "MWBE" هي مؤسسة استثمارية، بغض النظر عن حجمها، يقع مقرها في الولايات المتحدة أو الأقاليم المشمولة بالوصاية التابعة لها، ويمتلكها، ويديرها، ويتحكم فيها أعضاء مجموعات الأقليات (مواطنو الولايات المتحدة الأمريكيون من أصل أفريقي، والأمريكيون من أصل إسباني، والأمريكيون الأصليون، والأمريكيون من آسيا والمحيط الهادئ، والأمريكيون الآسيويون الهنديون). تعني ملكية أفراد الأقليات أن نسبة لا تقل عن 51٪ (أو نسبة أقل يجوز أن يحددها المجلس الوطني لتنمية موردي الأقليات ("NMSDC") أو مجلس المؤسسات التجارية المملوكة للنساء ("WBENC") على أنها كافية لاعتبار النشاط التجاري مُعتمد و/أو اعتباره شركة مملوكة لأقلية) هي نسبة من النشاط التجاري مملوكة لهؤلاء الأفراد أو، في حالة الأعمال التجارية المملوكة ملكية عامة، 51٪ على الأقل (أو نسبة أقل يجوز تحديدها من قِبل NMSDC أو WBENC على أنها كافية ليتم التصديق على النشاط التجاري و/أو اعتباره شركة مملوكة لأقلية) من الأسهم مملوكة من قِبل واحد أو أكثر من هؤلاء الأفراد؛ وعلاوة على ذلك، تكون الإدارة والعمليات اليومية يتحكم فيها أعضاء مجموعة الأقليات.

13.2 **الاستفادة من المؤسسات التجارية المملوكة للأقليات/النساء.** يوافق البائع على منح MWBE أقصى فرصة عملية للمشاركة في العقود من الباطن والطلبات التي قد تُطلب منها فيما يتعلق بهذا الاتفاق. تم تحديد الهدف المستهدف للاستفادة لـ MWBE بموجب هذا الاتفاق بنسبة خمسة عشر بالمائة (15٪)؛ يشكل الإخفاق الجوهري، إن حدث، في تحقيق

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

هذا الهدف المستهدف تقصيرًا من جانب البائع في التزاماته بموجب هذا الاتفاق. يطلب البائع شهادة مملوكة لأقلية/نساء من قِبل أحد المجالس المحلية التابعة لـ NMSDC أو WBENC لأي شركة تدعي أنها MWBE. يقدم البائع تقريرًا ربع سنوي عن مشاركة MWBE في هذا الاتفاق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تحديد كل MWBE مُستعان بها، والسلع و/أو الخدمات المشتراة من كل MWBE والمبلغ الإجمالي المدفوع لكل MWBE فيما يتعلق بالمنصوص عليه في هذه الوثيقة.

13.3 **يتم التنازل عن الاستفادة من المؤسسات التجارية المملوكة للأقليات/النساء إذا سمح البائع لشركة Johnson Controls بالدفع إلى الموردين المتنوعين من المستوى الفرعي مباشرةً.** يوافق البائع على منح MWBE أقصى فرصة عملية للمشاركة في العقود من الباطن والطلبات التي قد تُطلب منها فيما يتعلق بهذا الاتفاق. يوافق البائع كذلك على السماح لشركة Johnson Controls بدفع مستحقات موردي MWBE من المستوى الفرعي الذين يعملون لصالح البائع في مشاريع Johnson Controls. يبقى الهدف المستهدف للاستفادة من MWBE والذي ستدفعه شركة Johnson Controls مباشرة بموجب هذا الاتفاق محددًا بنسبة خمسة عشر بالمائة (15٪)؛ يشكل الإخفاق الجوهري، إن حدث، في تحقيق هذا الهدف المستهدف تقصيرًا من جانب البائع في التزاماته بموجب هذا الاتفاق. يطلب البائع شهادة MWBE من قبل أحد المجالس المحلية التابعة لـ NMSDC أو WBENC من أي شركة تدعي أنها MWBE. يقدم البائع تقريرًا شهريًا عن مشاركة MWBE في هذا الاتفاق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تحديد كل MWBE مُستعان بها، والسلع و/أو الخدمات المشتراة من كل MWBE والمبلغ الإجمالي الذي يجب على Johnson Controls دفعه لكل MWBE فيما يتعلق بالمنصوص عليه في هذه الوثيقة.

14. **كتيب الخدمة.** عند الطلب، سيوفر البائع منشورات المنتج وكتيبات الخدمة والمواد الأخرى دون أي رسوم إضافية لدعم مبيعات المشتري ودعم أنشطته.

15. **التعويضات.** ستكون الحقوق والتعويضات المحفوظة للمشتري في الطلب تراكمية بالإضافة إلى كل التعويضات المنصفة أو القانونية الأخرى. يقوم البائع بتعويض المشتري عن أي أضرار عرضية أو تبعية ناتجة عن خرق للبائع أو منتجات غير مطابقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التكاليف والنفقات والخسائر التي يتكبدها المشتري أو عميله (عملاؤه) بشكل مباشر أو غير مباشر: (أ) في فحص المنتجات غير المطابقة أو فرزها أو إصلاحها أو استبدالها؛ أو (ب) الناتجة عن انقطاع الإنتاج أو التوريد؛ أو (ج) إجراء حملات استدعاء أو إجراءات الخدمة التصحيحية الأخرى؛ أو (د) الناتجة عن الإصابة الشخصية (بما في ذلك الوفاة) أو تلف الممتلكات الناجم عن المنتجات غير المطابقة. تشمل الأضرار التبعية الأتعاب المهنية المعقولة التي يتكبدها المشتري. إذا طلب المشتري ذلك، يقوم البائع بإبرام اتفاق منفصل لإدارة أو معالجة عمليات رد رسوم الضمان للمنتجات غير المطابقة، ويشارك في استقطاعات الضمان أو البرامج ذات الصلة، ويلتزم بها وفقًا لتوجيهات المشتري المتعلقة بالمنتجات. في أي إجراء يتخذه المشتري لفرض التزام البائع بإنتاج المنتجات وتسليمها بموجب الطلب، يتفق الطرفان على أن المشتري ليس لديه تعويض وافٍ بموجب القانون، ويحق للمشتري أداء محدد لالتزامات البائع بموجب الطلب.

16. **الامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح؛ الأخلاقيات.** يلتزم البائع، وأي منتجات يقدمها البائع، بجميع القوانين واللوائح والتشريعات لنطاق الولاية القضائية التي ينطبق فيها الاتفاق، بما في ذلك جميع القوانين والقواعد واللوائح والأوامر والاتفاقيات والمراسيم والمعايير المعمول بها، والتي تتعلق بـ (أ) التصنيع أو الوسم أو النقل أو الاستيراد أو التصدير أو الترخيص أو الموافقة أو التصديق على المنتجات، و(ب) المسائل البيئية، والمواد الخطرة، والتوظيف، والأجور، وساعات العمل وشروطه، واختيار المتعاقدين من الباطن، والتمييز، والصحة المهنية أو السلامة وسلامة السيارات. يجب على البائع الحصول على جميع التصاريح والتراخيص المعمول بها والمطلوبة المتعلقة بأداء التزاماته بموجب هذا الاتفاق. يتضمن الطلب جميع البنود التي تتطلبها هذه القوانين المرجعية. تلبي جميع المواد التي يستخدمها البائع في المنتجات أو في التصنيع الخاص به قيود الحكومة والسلامة الحالية المفروضة على المواد المقيدة والسامة والخطرة وكذلك الاعتبارات البيئية والكهربائية والكهرومغناطيسية التي تنطبق على بلد التصنيع أو البيع أو الوجهة. قائمة المواد المحظورة متاحة على www.johnsoncontrols.com/restrictedsubstances.

16.1 **الأخلاقيات.** وضع المشتري سياسة أخلاقيات كما هو موضح، ويمكن الوصول إليها من موقع المشتري على الويب https://www.johnsoncontrols.com/ethics ويتوقع أن يلتزم البائع والشركات التابعة له وكل من موظفيهم ومتعاقديهم بهذه السياسة أو بسياسة أخلاقيات مماثلة خاصة بهم. يقر البائع بأنه قد راجع إجراءات أمان سلسلة التوريد الخاصة به ويشهد البائع أنه، في البلدان التي يمارس فيها البائع نشاطًا تجاريًا، (أ) يمتثل للقوانين التي تحظر الرق والاتجار بالبشر، و(ب) لا يوظف أشخاص أقل من الحد الأدنى لسن العمل. يقر البائع بأنه يتحمل هو وموظفوه والأفراد التابعون له مسؤولية تقديم أي مخاوف تتعلق بهذه السياسات إلى المشتري من خلال خدمة الإبلاغ السرية عبر الإنترنت على www.JohnsonControlsIntegrityHelpline.com (والتي تتضمن أيضًا قائمة كاملة بالأرقام المجانية لمن هم خارج الولايات المتحدة) أو باستخدام Integrity Helpline المجاني الخاص بالمشتري على الرقم 1-800-250-7830.

16.2 **متطلبات عقد الحكومة الفيدرالية الأمريكية.** إذا قام المشتري بإخطار البائع بأنه سيتم استخدام أي منتجات في أداء عمل بموجب عقد من الباطن رئيسي أو عقد ذي درجة أعلى من قِبل حكومة الولايات المتحدة، فيجب على البائع الامتثال للأحكام التالية من لائحة الاقتناء الفيدرالية 48 ،(FAR) قانون اللوائح الفيدرالية (CFR) الجزء 52: (1) 52.203-13، مدونة أخلاقيات وسلوكيات العمل الخاصة بالمتعاقد (أبريل 2010) إذا تجاوز العقد من الباطن 5,000,000 دولار أمريكي وله فترة أداء تزيد عن 120 يومًا؛ (2) 52.203-15، حماية المبلغين عن المخالفات بموجب قانون الاسترداد وإعادة الاستثمار الأمريكي لعام 2009 (يونيو 2010) إذا تم تمويل العقد من الباطن بموجب قانون الاسترداد؛ (3) 52.219-8، الاستفادة من تخصيصات الأعمال الصغيرة (يناير 2013) إذا كان العقد من الباطن يوفر مزيدًا من فرص التعاقد من الباطن. إذا تجاوز العقد من الباطن (باستثناء العقود من الباطن لتخصيصات الأعمال الصغيرة) 550,000 دولار (1,000,000 دولار لبناء أي منشأة عامة)، يجب على المتعاقد من الباطن تضمين 52.219-8 في العقود من الباطن ذات المستوى الأدنى التي تقدم فرص التعاقد من الباطن؛ (4) 52.222-26، تكافؤ الفرص (مارس 2007)؛ (5) 52.222-35، تكافؤ الفرص للمحاربين القدامى من ذوي الإعاقة الخاصة والمحاربين القدامى في عصر فيتنام والمحاربين القدامى المؤهلين الآخرين (سبتمبر 2010)؛ (6) 52.222-36، العمل الإيجابي للعمال ذوي الإعاقة (أكتوبر 2010)؛ (7) 52.222-40، الإخطار بحقوق الموظف بموجب قانون علاقات العمل الوطنية (ديسمبر 2010) (الأمر التنفيذي 13496)، إذا كان التسلسل مطلوبًا وفقًا للفقرة (f) من بند لائحة الاقتناء الاتحادية (8) 52.222-50، مكافحة الاتجار بالأشخاص (فبراير 2009)؛ و(9) 52.247-64، الأفضلية للسفن التجارية ذات العلم الأمريكي المملوكة ملكية خاصة (فبراير 2006) إذا كان التسلسل مطلوبًا وفقًا للفقرة (d) في بند لائحة الاقتناء الاتحادية 52.247-64. كما هو مستخدم في بنود لائحة الاقتناء الاتحادية (FAR) المشار إليها، يعني "العقد" هذا الاتفاق؛ ويُقصد بمصطلح "مسؤول التعاقد" مسؤول التعاقد في حكومة الولايات المتحدة؛ "المتعاقد" و"مقدم العرض" يعنيان البائع؛ "العقد الأساسي" يعني العقد الأساسي بين المشتري والحكومة الفيدرالية؛ ويعني "العقد من الباطن" أي عقد يبرمه البائع أو العقود من الباطن ذات المستوى الأدنى بموجب هذا الاتفاق. يوافق البائع أيضًا على تقديم المعلومات التي يطلبها المشتري للامتثال لإقرارات الإبلاغ عن التعاقد من الباطن الخاص بـ FAR 52.204-10 ومتطلبات بلد المنشأ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قانون الاسترداد وإعادة الاستثمار الأمريكي (القانون العام 111-5، القسم. 1605، التشريع 123. 115، 303 (17 فبراير 2009) ("ARRA"؛ قانون الشراء الأمريكي (41 USC 10a-10d)؛ اتفاقيات التجارة المحددة في 48 قانون اللوائح الفيدرالية 25.400؛ ومتطلبات "Buy America" 49 U SC 5323j و49 قانون اللوائح الفيدرالية الجزء 661.

16.3 **امتثال NDAA (ينطبق على المشاريع التي تتضمن تمويل أو عقد فيدرالي أمريكي).** من خلال توريد المنتجات والعمل بموجب هذا الاتفاق، يقر المورد، ويضمن أن جميع هذه المنتجات (1) متوافقة تمامًا مع جميع القوانين المعمول بها التي تحكم هذه المنتجات في البلدان التي يتم استخدامها فيها وتصديرها إليها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (1) قانون تفويض الدفاع الوطني الأمريكي John S. McCain للسنة المالية 2019 اعتبارًا من 13 أغسطس 2018 ((NDAA، وعلى وجه التحديد، القسم 889 من NDAA. تتوفر نسخة من NDAA على: https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/5515/text؛ و(2) استخدام شرائح متوافقة مع NDAA وعدم الاستعانة بأي SoC (نظام على رقاقة)، أو مكونات أخرى قادرة على معالجة البرامج، من الشركات الصينية المحظورة.

16.4 **الأجهزة الطبية (بما في ذلك أجهزة قراءة درجة حرارة الجسم المرتفعة).** بقدر ما تتطلبه المنتجات للموافقة التنظيمية عليها كجهاز طبي من أجل استيراد هذه المنتجات أو

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

إعادة بيعها أو استخدامها في ولاية قضائية معينة، وبناءً على طلب المشتري، يجب على البائع التعاون بحسن نية مع المشتري لمتابعة هذه الموافقات والحصول عليها. يتم الاتفاق على المسؤوليات النسبية للأطراف لمتابعة والحصول على هذه الموافقات في ولاية قضائية معينة من قبل الأطراف بحسن نية. يجب على البائع أيضًا تقديم أي وثائق (وتحديثات مستقبلية) وملصقات للمنتجات وفقًا لما يطلبه المشتري بشكل معقول من أجل الامتثال للوائح الأجهزة الطبية المعمول بها.

17. **متطلبات العميل.** وفقًا لتوجيهات المشتري الكتابية، يوافق البائع على الامتثال للشروط السارية لأي اتفاقيات بين المشتري وعملائه والذين يقدم لهم المشتري المنتجات. يجوز للمشتري، حسب تقديره، إمداد البائع بمعلومات تتعلق بأوامر الشراء من عملائه. سيكون البائع مسؤولًا عن التحقق من كيفية تأثير معلومات طلب الشراء الخاصة بالعميل على التزامات البائع بموجب الطلب، وسوف يفي البائع بجميع شروط العميل المفصح عنها بقدر ما يخضع لسيطرة البائع. بموجب إشعار كتابي إلى البائع، يجوز للمشتري أن يختار أن تسود أحكام هذا القسم على أي بند متضارب بين المشتري والبائع.

18. **التعويض. يقوم البائع بالدفاع عن المشتري وعملاء المشتري (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) ومستخدمي المنتجات وجميع الوكلاء التابعين لهم والخلفاء والمكلفين (يشار لهم مجتمعين باسم "مستحقي المشتري") وإبراء ذمتهم والتعويض عنهم، ضد جميع الأضرار والخسائر والمطالبات والمسؤوليات والنفقات (بما في ذلك أتعاب المحامين المعقولة والأتعاب المهنية الأخرى والرسوم والتسويات والأحكام) بقدر ما ينشأ عن هذا الاتفاق أو ما يتعلق به، إلى أقصى قدر يسمح به القانون. إذا كان البائع يؤدي أي عمل في مقرات المشتري أو عملاء المشتري أو يستخدم مقرات المشتري أو عميل المشتري، سواء كان ذلك داخل أو خارج المقرات المشتري أو العميل: (أ) يقوم البائع بفحص المقرات لتحديد ما إذا كانت آمنة للخدمات المطلوبة، ويُطلع المشتري على الفور بأي موقف يعتبره غير آمن؛ (ب) يلتزم موظفو البائع والمتعاقدون والوكلاء بجميع اللوائح التي تنطبق على المقرات، ويمكن إخراجهم من مقرات المشتري وفقًا لتقدير المشتري؛ (ج) لن يمتلك موظفو البائع والمتعاقدون والوكلاء أو يستخدموا أو يبيعوا أو ينقلوا أو يتعرضوا لتأثير الكحول أو الأدوية أو المواد غير المصرح بها أو غير المشروعة أو الخاضعة للمراقبة في المقرات؛ و(د) بقدر ما يسمح به القانون، يلتزم البائع بتعويض وإبراء ذمة المشتري ومستحقي التعويضات التابعين للمشتري من أي مساءلة أو مطالبات أو طلبات أو نفقات (بما في ذلك أتعاب المحامين المعقولة والأتعاب المهنية الأخرى والرسوم والتسويات والأحكام) مقابل الإضرار بملكية المشتري أو ملكيات عملاء المشتري أو أي إصابات شخصية للمشتري، أو مستحقي التعويضات للمشتري، أو أي شخص أو كيان آخر بقدر ما ينشأ عن أو يتعلق بعمل البائع في المقرات أو استخدام البائع لملكية المشتري أو ملكيات عملاء المشتري، باستثناء قدر ما يسببه إهمال المشتري نفسه.**

19. **التأمين.** تنطبق المتطلبات التالية على أي وكل الأعمال التي تتم بموجب الطلب. الامتثال مطلوب أيضًا من قبل جميع المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن من أي فئة ("المتعاقد"). لا يجوز للبائع أو أي من متعاقديه الشروع في أي عمل من أي نوع بموجب الطلب حتى يتم الامتثال لجميع متطلبات التأمين الواردة في هذه الشروط وشهادة التأمين (يتم قبول صيغة PDF) وأي مستندات أخرى مطلوبة. يجب صيانة كل التأمينات المطلوبة بموجب هذه الشروط حتى يتم الوفاء بجميع التزامات البائع بموجب الطلب، بما في ذلك أي تمديدات مذكورة في هذه الوثيقة. لا تخفف أو تقلل الموافقة على التأمين أو قبوله من قبل المشتري من مسؤولية البائع أو المتعاقد بموجب هذا الاتفاق، كما أن الإخفاق في صيانة التأمين يشكل خرقًا جوهريًا لهذه الشروط.

19.1 **تصنيف الشروط القياسية**. يجب أن تفي أي وكل الشركات التي تقدم التأمين المطلوب بموجب الطلب بالحد الأدنى من متطلبات الأمان المالي. تتوافق هذه المتطلبات مع التصنيفات المنشورة من قِبل شركة A.M. Best في دليل التصنيف الرئيسي الحالي لـ Best - الممتلكات - الخسائر. يجب الإشارة إلى تصنيفات كل شركة في نموذج شهادة التأمين. يجب كتابة جميع وثائق التأمين من قبل الشركات الحاصلة على تصنيف Best الحالي (على النحو المنصوص عليه في أحدث إصدار من دليل التصنيف الرئيسي الخاص بـ Best، الذي نشرته AM Best)، أو بتصنيف A-VIII أو أفضل، أو بتصنيف معادل لوكالة تصنيف أخرى.

19.2 **الإلغاء.** يتعين على البائع، دون استثناء، تقديم إشعار كتابي قبل ثلاثين (30) يومًا على الأقل من أي إلغاء للتأمين ما لم يكن ذلك بسبب عدم دفع قسط التأمين. سيكون ظهور مثل هذا الإشعار في شهادة التأمين وعلى أي وكل بوالص التأمين المطلوبة بموجب هذا الأمر بمثابة دليل على الامتثال. بالنسبة للإلغاء بسبب عدم دفع الأقساط، يجب على البائع تقديم إشعار كتابي مدته عشرة (10) أيام بالإلغاء.

19.3 **التنازل عن الإنابة القانونية.** يتنازل البائع/المتعاقد عن حقه في الاسترداد ويؤدي ذلك إلى تنازل شركات التأمين عن حقوقها بالإنابة القانونية بموجب جميع وثائق التأمين المطلوبة بما في ذلك وكلائهم وموظفيهم. يُعفي البائع/المتعاقد بموجب هذه الوثيقة المشتري والشركاء التابعين للمشتري ومديريهم ومسؤوليهم وموظفيهم من الخسائر أو المطالبات المتعلقة بالإصابة الجسدية أو تلف الممتلكات أو المطالبات الخاضعة للتأمين الأخرى الناشئة عن العمل بموجب هذا الاتفاق.

19.4 **المؤمن عليه الإضافي.** يجب تسمية المشتري وأي كيانات أخرى قد تكون مطلوبة بشكل معقول كمؤمن إضافي بموجب سياسات CGL وAuto بقدر العمل المنجز بموجب الطلب.

19.5 **التأمين الأساسي.** من المتفق عليه والمفهوم صراحةً من قبل البائع ومتعاقديه والمشتري والمالك أن التأمين الممنوح للمؤمن عليهم الإضافيين يجب أن يكون التأمين الأساسي وأن أي تأمين آخر يحمله المشتري و/أو المالك يجب أن يكون فائضًا عن جميع أنواع التأمين الأخرى التي يحملها البائع أو متعاقدوه، ولا يجوز أن يساهم في تأمين البائع أو المتعاقد معه.

19.6 **حدود التغطية.** يجب اتباع الحد الأدنى من تغطية وحدود التأمين. عندما تكون تغطية التأمين و/أو حدوده مفروضة بموجب القانون المحلي أو التشريعات المحلية، تُطبق المتطلبات المحلية وفقًا للحدود الدنيا المذكورة أدناه. لا يحد شراء وصيانة تغطية التأمين الوارد أدناه من المسؤولية التي قد يتحملها البائع أو المتعاقد الخاص به بموجب هذا الاتفاق أو يؤثر عليها. يجب إصدار جميع وثائق التأمين المتعلقة بالحد الأدنى للتغطية والحدود في نموذج الحوادث (باستثناء المسؤولية المهنية التي تقبلها وثيقة التأمين ضد المطالبات المقدمة طالما أن التاريخ بأثر رجعي يسبق تاريخ هذا العقد). جميع قيم الحدود مذكورة بالدولار الأمريكي.

نوع التأمين	الحد الأدنى
المسؤولية التجارية العامة ("CGL")* ، التأمين ضد الإصابات الجسدية والأضرار التي تلحق بالممتلكات والناجمة عن المقرات، والعمليات، والإصابة الشخصية، والمنتجات/العمليات المكتملة، والمسؤولية التعاقدية التي تغطي بند التعويض على النحو المنصوص عليه في قسم التعويض	5,000,000 دولار لكل حادثة، الإجمالي العام، إجمالي المنتج والعمليات المكتملة، إصابات الأشخاص والإصابات أثناء الإعلانات
مسؤولية السيارات ("Auto") تغطي جميع السيارات المستخدمة فيما يتعلق بالعمل المنجز	2,000,000 دولار أمريكي حد واحد مشترك يغطي تعويضات أضرار الممتلكات والإصابات الجسدية
للعمال	حسب القانون
مسؤولية الموظف	1,000,000 دولار لكل حادث، لكل موظف، لكل مرض - حد وثيقة التأمين
المسؤولية المهنية (إن كانت مُطَبَّقة)	1,000,000 دولار لكل مطالبة

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

نوع التأمين	الحد الأدنى
المسؤولية الإلكترونية (مطلوبة في حالة وصول المنتجات أو الخدمات الخاصة بالبائع إلى بيانات أو شبكات عملاء المشتري أو المشتري	2,000,000 دولار إجمالية سنويًا
التأمين الشامل ضد خيانة الأمانة (التأمين ضد الجرائم)	حيثما يُطبّق ذلك
سندات الدفع والأداء و/أو سندات العمل والمواد	حيثما يُطبّق ذلك

* يجوز استيفاء حدود CGL بمجموعة من حدود المسؤولية العامة وحدود المظلة التأمينية/وثيقة تأمين المسؤولية الزائدة ضد المسؤولية.

20. **الاستدامة.** يقر المشتري والبائع بموجب هذه الوثيقة بقيمة دعم المبادرات التي تسعى جاهدة لتحقيق التميز في الأداء البيئي والاجتماعي. في حين أن هذا الاتفاق يحدد المعايير التي يُجري الطرفان من خلالها الأعمال التجارية، ويسعون للحصول على ميزة مالية متبادلة المنفعة، يتفق الطرفان على أن هناك اعترافًا واعتقادًا وممارسة لمبادئ الأعمال المستدامة المصوغة في كيفية تصرفهم. تشمل العناصر التي سيضعها الطرفان في الاعتبار ما يلي: (1) دعم مبادرة الإبلاغ العالمية (https://www.globalreporting.org/ - GRI)، بما في ذلك تطوير تقرير الاستدامة بما يتماشى مع إرشادات إعداد التقارير الخاصة بـ GRI؛ (2) تعزيز التنوع في قاعدة الموردين. إحالة المجلس الوطني لتنمية موردي الأقليات (http://www.nmsdc.org - NMSDC)؛ (3) المشاركة في مبادرات طوعية لتقليل الآثار البيئية بما في ذلك الجهود المبذولة لتحسين كفاءة الطاقة، والتحكم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإعادة تدوير المواد، والحد من استخدام المواد السامة أو التخلص التدريجي منها، وتقليل النفايات، وإجراء تقييمات لدورة حياة المنتجات، وتعزيز "تخضير المنتجات لسلسلة التوريد"؛ (4) دعم أماكن العمل والمجتمعات الآمنة والصحية، وتعيين الموظفين وترقيتهم دون تفرقة، ودفع أجور وتوفير مزايا تنافسية، وجعلهم مواطنين مسؤولين في المجتمعات التي تعمل فيها الأطراف؛ و(5) المشاركة في متطلبات الإبلاغ لمشروع الإفصاح عن الكربون (https://www.cdproject.net) حسب طلب المشتري. يمكن العثور على تقرير الاستدامة الحالي للمشتري عبر الإنترنت على www.johnsoncontrols.com.

21. **الفسخ.** إضافةً إلى جميع حقوق المشتري الأخرى، يجوز للمشتري فسخ الطلب بالكامل أو أي جزء منه في أي وقت ولأي سبب من خلال إرسال إشعار مكتوب إلى البائع. عند استلام الإشعار، وما لم يقوم المشتري بتوجيه البائع بخلاف ذلك، سوف يقوم البائع بما يلي: (1) إنهاء جميع الأعمال الخاصة بالطلب على الفور؛ (2) نقل ملكية وتسليم المشتري المنتجات المكتملة والعمل الجاري والأجزاء والمواد التي أنتجها البائع أو حصل عليها بشكل معقول وفقًا للكميات التي طلبها المشتري والتي لا يمكن للبائع استخدامها في إنتاج البضائع لنفسه أو للآخرين؛ (3) تسوية أي مطالبات من قبل المتعاقدين من الباطن عن التكاليف الفعلية المتكبدة مباشرة نتيجة الفسخ والتحقق منها، والتأكد من استرداد المواد التي بحوزة المتعاقدين من الباطن؛ (4) اتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل معقول لحماية الممتلكات التي هي في حوزة البائع والتي للمشتري نصيب فيها حتى يتم استلام تعليمات التصرف من المشتري؛ و(5) بناءً على طلب معقول من المشتري، التعاون مع المشتري في نقل إنتاج المنتجات إلى مورد مختلف. عند الفسخ، يتعهد المشتري أن يدفع للبائع: (أ) سعر الطلب لجميع المنتجات النهائية بالكميات التي طلبها المشتري والتي تتوافق مع الطلب؛ (ب) التكلفة الفعلية المعقولة للبائع مقابل العمل الجاري والأجزاء والمواد المنقولة إلى المشتري بموجب الجزء (2) أعلاه؛ (ج) التكاليف الفعلية المعقولة للبائع مقابل تسوية المطالبات المتعلقة بالتزاماته تجاه المتعاقدين من الباطن بقدر ما ينجم عن الفسخ بشكل مباشر؛ و(4) التكلفة الفعلية المعقولة للبائع مقابل الإيفاء بالتزاماته بموجب القسم الفرعي (4). تحت أي ظرف من الظروف، المشتري غير مُطالب أن يدفع للبائع مقابل عن أي أضرار أو رسوم غير مباشرة أو تبعية بغض النظر عما إذا تم تكبدها بشكل مباشر أو بسبب مطالبات من قبل متعاقدي البائع من الباطن. تشمل الرسوم غير المباشرة تلك المتعلقة بفقدان الربح المتوقع، والنفقات العامة غير المستوعبة، والفائدة على المطالبات، وتطوير المنتجات والتكاليف الهندسية، والأدوات، وتكاليف إعادة ترتيب المعدات أو تأجيرها، ورأس المال غير المستهلك أو تكاليف الإهلاك، والسلع الجاهزة، والعمل الجاري أو المواد الخام التي تتجاوز كميتها تلك الكمية المصرح بها في الإفراج عن المواد، أو رسوم العبء الإداري العام من فسخ الطلب. لن يتجاوز التزام المشتري عند الفسخ بموجب هذا القسم التزام المشتري تجاه البائع في حالة عدم الفسخ. يقدم البائع للمشتري، في غضون شهر واحد بعد تاريخ الفسخ (أو فترة أقصر حسب ما قد يطلبه عميل المشتري)، مطالبة الفسخ الخاصة به، والتي ستتألف حصريًا من عناصر التزام المشتري تجاه البائع المُعبر عنها صراحةً بموجب هذا الجزء. يجوز للمشتري التدقيق في سجلات البائع قبل السداد أو بعده للتحقق من المبالغ المطلوبة في مطالبة الفسخ الخاصة بالبائع. لن يلتزم المشتري بالدفع للبائع بموجب هذا القسم إذا فسخ المشتري الطلب أو جزء منه بسبب تقصير أو خرق من قبل البائع.

21.1 **التعسر المالي.** يجوز للمشتري فسخ الطلب على الفور دون تحمل أي مسؤولية تجاه البائع في حالة حدوث أي من الأحداث التالية أو المماثلة، وسيعوض البائعُ المشتري عن جميع التكاليف التي تكبدها المشتري فيما يتعلق بأي مما يلي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أتعاب المحامين والأتعاب المهنية الأخرى: (أ) إفلاس البائع؛ (ب) تقديم البائع إشهارًا طوعيًا بالإفلاس؛ (ج) تقديم إشهار غير طوعي بالإفلاس ضد البائع؛ (د) تعيين مستلم أو وصي للبائع؛ (هـ) احتياج البائع إلى تسهيلات من المشتري، مالية أو غير ذلك، من أجل الوفاء بالتزاماته بموجب الطلب؛ أو (و) إبرام البائع لتنازل لصالح الدائنين.

21.2 **الفسخ بسبب الإخلال أو عدم الأداء.** يجوز للمشتري فسخ الطلب بالكامل أو أي جزء منه، دون تحمل أي مسؤولية تجاه البائع، إذا كان البائع: (أ) يتنصل أو يخرق أو يهدد بخرق أي من شروط الطلب؛ (ب) يخفق أو يهدد بعدم تسليم المنتجات أو أداء الخدمات المتعلقة بالطلب؛ (ج) يخفق في إحراز تقدم أو تلبية متطلبات الجودة المعقولة مما يهدد استكمال المنتجات أو تسليمها في الوقت المناسب والسليم، ولم يصحح الإخفاق أو الخرق في غضون 10 أيام (أو فترة زمنية أقصر إذا كان ذلك معقولاً تجاريًا في ظل تلك الظروف) بعد استلام إشعار خطي من المشتري يحدد الإخفاق أو الخرق؛ أو (د) يدخل أو يعرض الدخول في معاملة تتضمن بيع جزء كبير من أصوله المستخدمة لإنتاج المنتجات للمشتري أو الدمج أو البيع أو تبادل الأسهم أو حقوق الملكية الأخرى التي قد تؤدي إلى تغيير في إدارة البائع. يقوم البائع بإخطار المشتري في غضون عشرة أيام بعد الدخول في أي مفاوضات قد تؤدي إلى الموقف المحدد في القسم الفرعي (د) أعلاه، شريطة أن يبرم المشتري، بناءً على طلب البائع، اتفاق عدم إفشاء مناسب يتعلق بالمعلومات التي تم الكشف عنها للمشتري فيما يتعلق بهكذا عملية تجارية.

22. **الظروف القهرية.** بقدر ما يسمح القانون، سيتم إعفاء أي تأخير أو إخفاق من أي من الطرفين في أداء التزاماته إذا كان ناجم عن حدث أو واقعة خارجين عن السيطرة المعقولة للطرف وبدون خطأ أو إهمال وفي حدود ذلك، مثل: القضاء والقدر أو القيود أو المحظورات أو الأولويات أو المخصصات المفروضة أو الإجراءات التي تتخذها سلطة حكومية أو الحظر أو الحرائق أو الانفجارات أو الكوارث الطبيعية أو أعمال الشغب أو الاضطرابات المدنية أو الحروب أو التخريب أو عدم القدرة على الحصول على السلطة؛ أو أمر قضائي أو أمر محكمة ("حدث ظرف قهري"). لا يُشكل التغير في التكلفة أو توفر المواد أو المكونات بناءً على ظروف السوق أو إجراءات البائع حدثًا من أحداث الظروف القهرية. في أقرب وقت ممكن (ليس أكثر من يوم عمل كامل) بعد وقوع حدث الظرف القهري، يقدم البائع إشعارًا كتابيًا يصف هذا التأخير ويؤكد للمشتري المدة المتوقعة للتأخير والوقت الذي سيكون قد اكتمل فيه حل سبب التأخير. أثناء التأخير أو الإخفاق في الأداء من قبل البائع، يجوز للمشتري حسب اختياره: (أ) شراء المنتجات من مصادر أخرى وتقليل جدولته الخاصة بالبائع بمقدار هذه الكميات، دون تحمل مسؤولية تجاه البائع؛ (ب) مطالبة البائع بتسليم المشتري، على نفقة المشتري، جميع السلع التامة الصنع والعمل الجاري والأجزاء والمواد التي تم إنتاجها أو الحصول عليها للعمل بموجب الطلب؛ أو (ج) جعل البائع يقدم منتجات من مصادر أخرى بالكميات وفي الوقت الذي يطلبه المشتري وبالسعر المحدد في الطلب. إضافةً إلى ذلك، سيتخذ البائع على نفقته الخاصة جميع الإجراءات اللازمة لضمان توريد المنتجات إلى المشتري لمدة لا تقل عن 30 يومًا خلال أي انقطاع عمل متوقع أو ناتج عن انتهاء عقود عمالة البائع.

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

23. **الكشف عن المعلومات الفنية للمشتري.** يوافق البائع على عدم تأكيد أي مطالبة ضد المشتري أو عملاء المشتري أو مورديهم، فيما يتعلق بأي معلومات فنية كشفها البائع أو قد يفصح عنها للمشتري فيما يتعلق بالمنتجات التي يغطيها الطلب، باستثناء قدر ما يغطيه صراحةً اتفاق سرية و/أو ترخيص مكتوب منفصل وموقع من قبل المشتري أو براءة اختراع صالحة تم الكشف عنها صراحةً للمشتري قبل أو في وقت الطلب.

24. **حقوق الملكية؛ التعويض.** يوافق البائع على: (أ) الدفاع عن المشتري وخلفائه وعملائه وإبراء ذمتهم وتعويضهم ضد دعاوى الانتهاك المباشر أو المشترك أو التحريض على انتهاك أي حق ملكية (بما في ذلك أي حق براءة اختراع أو حق علامة تجارية أو حق نشر أو حق أخلاقي أو حق تصميم صناعي أو إساءة استخدام الأسرار التجارية أو استغلالها للمنفعة الذاتية) وضد أي أضرار أو نفقات ناتجة، بما في ذلك أتعاب المحاماة والأتعاب المهنية الأخرى، والتسويات والأحكام الناشئة بأي شكل من الأشكال عن ما يتعلق بالمنتجات التي يشتريها البائع أو يقدمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تصنيعها وشرائها واستخدامها و/أو بيعها)، والتي تشمل المطالبات التي قدم فيها البائع جزءًا فقط من المنتجات، ويتنازل البائع صراحةً عن أي مطالبة ضد المشتري بأن هذا الانتهاك نشأ عن الامتثال لمواصفات المشتري، باستثناء القدر الذي يكون فيه هذا الانتهاك مضمنًا فعليًا في التصميمات التي أنشأها المشتري وقدمها كتابيًا للبائع (ب) التنازل عن أي مطالبة ضد المشتري، بما في ذلك أي إبراء ذمة أو مطالبة مشابهة، تتعلق بأي شكل من الأشكال بمطالبة طرف ثالث تم تأكيدها ضد البائع أو المشتري بسبب انتهاك أي حق ملكية (بما في ذلك أي حق براءة اختراع أو حق علامة تجارية أو حق نشر أو حق أخلاقي أو حق تصميم صناعي أو إساءة استخدام الأسرار التجارية أو استغلالها للمنفعة الذاتية)؛ (ج) تمتع المشتري والمتعاقدين من الباطن والعملاء المباشرين أو غير المباشرين بالحق غير القابل للإلغاء في جميع أنحاء العالم لإصلاح أو إعادة تشييد أو إعادة بناء، وجعل البائع يُصلح أو يُعيد تشييد أو يعيد بناء المنتجات التي يتم تسليمها بموجب الطلب دون دفع أي امتياز أو تعويض آخر للبائع؛ (د) أنه لا يجوز استخدام الأجزاء المُصنعة استنادًا إلى تصميمات أو رسومات أو مواصفات المشتري لمنفعة البائع الخاصة أو بيعها لأطراف ثالثة دون موافقة كتابية صريحة من المشتري؛ (هـ) التنازل للمشتري عن كل اختراع أو اكتشاف أو تحسين (سواء أكان قابلًا للحصول على براءة اختراع أم لا) تم تصوره أو تقليصه أولًا لممارسة ما من قِبل البائع، أو من قبل أي شخص موظف أو يعمل تحت إشراف البائع، في تنفيذ الطلب؛ (و) الإفصاح على الفور وبشكل مقبول للمشتري عن جميع الاختراعات أو الاكتشافات أو التحسينات وجعل موظفيه يوقعون على أي أوراق ضرورية لتمكين المشتري من الحصول على حق الملكية وتقديم طلبات للحصول على براءات الاختراع في جميع أنحاء العالم؛ و(ز) بقدر ما يتطلبه إصدار الطلب لإنشاء أعمال محمية بحقوق الطبع والنشر، سيتم اعتبار الأعمال "أعمالًا مُعدة للتأجير"، وبالقدر الذي لا تكون فيه الأعمال مؤهلة على هذا النحو، للتنازل عنها للمشتري عند تسليمه جميع الحقوق والملكية والحصة في جميع حقوق النشر والحقوق المعنوية المذكورة في هذه الوثيقة (بما في ذلك أي كود مصدر). باستثناء ما تم الاتفاق عليه صراحةً من قبل المشتري بالكتابة والتوقيع، ستكون جميع المنتجات أو التسليمات الأخرى المقدمة بموجب الطلب (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر برامج الكمبيوتر والمواصفات الفنية والوثائق والأدلة) أصلية للبائع، ولا تتضمن أي حقوق ملكية فكرية (بما في ذلك حقوق الطبع والنشر أو براءات الاختراع أو الأسرار التجارية أو حقوق العلامات التجارية) لأي طرف ثالث. جميع المنتجات أو التسليمات الأخرى المقدمة بموجب الطلب، وجميع حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة، مملوكة للمشتري وحده، باستثناء ما يتم الاتفاق عليه صراحةً من قبل المشتري بالكتابة والتوقيع. يحتفظ المشتري أيضًا بجميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بتحسينات كفاءة الطاقة والمزايا ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، شهادات توفير الطاقة، وشهادات الطاقة المتجددة، والحوافز الضريبية الفيدرالية، وائتمانات الضرائب الحكومية أو البلدية، وحقوق الإعلان) للمنتجات أو الخدمات التي يشتريها المشتري من البائع/المتعاقد والتي قد تزيد بشكل مباشر أو غير مباشر من كفاءة الطاقة لمنتجات أو مرافق المشتري أو عملاء المشتري. يضمن البائع أن تكون شروط عقوده مع المتعاقدين من الباطن والموظفين متوافقة مع شروط هذا القسم. يقوم البائع بمنح المشتري ترخيصًا لاستخدام أي ملكية فكرية مملوكة للبائع تكون ضرورية أو عارضة للاستخدام أو التطبيق المقصود بشكل معقول مع المنتجات دون أي تكلفة إضافية.

25. **ممتلكات المشتري**. جميع الأدوات (بما في ذلك التركيبات، والمقاييس، والهزازات، والأنماط، والمسبوكات، ونماذج التجويف والقوالب، بالإضافة إلى كل توابع العقار ذي الصلة، والسلع الملحقة بالسلع الأخرى، والملحقات)، ومواد التعبئة وجميع الوثائق، والمعايير أو المواصفات، والأسرار التجارية، ومعلومات الملكية وغيرها من المواد والعناصر المقدمة من قبل المشتري، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للبائع لتنفيذ الطلب أو التي وافق البائع على تعويض المشتري عنها (يشار لها مجتمعة باسم "ممتلكات المشتري") تُصبح ممتلكات للمشتري (بما في ذلك انتقال الملكية) بينما يتم تصنيعها أو الحصول عليها، وستظل ملكية للمشتري بغض النظر عن السداد. يتم الاحتفاظ بممتلكات المشتري من قبل البائع أو من قبل طرف ثالث، بقدر ما ينقل البائع ملكية ممتلكات المشتري إلى طرف ثالث، على أساس الوديعة بصفته مؤتمن رضائي. يتحمل البائع مخاطر الخسارة والأضرار التي تلحق بممتلكات المشتري. يتحمل البائع وحده مسؤولية فحص ممتلكات المشتري واختبارها والموافقة عليها قبل أي استخدام، ويتحمل البائع أيضًا جميع مخاطر إصابة الأشخاص أو الممتلكات بسبب ممتلكات المشتري. يتم إيواء ممتلكات المشتري وصيانتها وإصلاحها واستبدالها من قبل البائع على نفقة البائع لتكون في حالة تشغيلية جيدة قادرة على إنتاج منتجات تفي بجميع المواصفات المعمول بها، ويلتزم البائع بعدم استخدامها لأي غرض بخلاف أداء الطلب، وتُعتبر ملكية شخصية للمشتري، ويتم وسمها بوضوح من قبل البائع كملكية للمشتري، ويجب ألا تُخلط بممتلكات البائع أو مع ممتلكات طرف ثالث، وألا يتم نقلها من مقر البائع دون موافقة المشتري. يؤمن البائع ممتلكات المشتري بتأمين كامل ضد الحريق وتغطية موسعة لقيمتها البديلة. يصبح أي استبدال لممتلكات المشتري ملكًا للمشتري. لا يجوز للبائع التخلي عن ممتلكات المشتري أو التصرف فيها لأي طرف ثالث دون إذن كتابي صريح من المشتري. للمشتري الحق في دخول مقرات البائع لفحص ممتلكات المشتري وسجلات البائع المتعلقة بممتلكات المشتري. يمتلك المشتري فقط (أو الشركات التابعة له) أي حق أو ملكية أو حصة في ممتلكات المشتري، باستثناء حق البائع المحدود، وفقًا لتقدير المشتري وحده، في استخدام ممتلكات المشتري في تصنيع المنتجات. للمشتري والشركات التابعة له الحق في الحيازة الفورية لممتلكات المشتري في أي وقت دون أي سداد من أي نوع. يوافق البائع على التعاون مع المشتري إذا اختار المشتري حيازة ممتلكات المشتري. يحق للمشتري الدخول إلى مقر البائع وحيازة جميع ممتلكات المشتري، ويكون هذا ساري المفعول فور إرسال إشعار كتابي إلى البائع، دون إشعار آخر أو إجراء قانوني. يتنازل البائع صراحةً عن أي حق في إشعار أو إجراء إضافي ويوافق على إمداد المشتري أو من ينوب عنه (ينوبون عنه) بإمكانية الوصول الفوري إلى ممتلكات المشتري. يمنح البائع للمشتري توكيلًا قانونيًا محدودًا وغير قابل للإلغاء، إلى جانب حصة، لتنفيذ وتسجيل أي إشعار بيانات تمويل، نيابة عن البائع، يتعلق بممتلكات المشتري والتي يقرر المشتري أنها ضرورية بشكل معقول لعكس حصة المشتري في ممتلكات المشتري. بناءً على طلب المشتري، يتم الإفراج عن ممتلكات المشتري على الفور إلى المشتري أو تسليمها من قِبل البائع إلى المشتري إما إلى (1) معدات نقل FCA (محملة) في مصنع البائع، ويجب أن تكون الممتلكات معبأة بشكل صحيح ومميزة وفقًا لمتطلبات الناقل المحدد للمشتري، أو (2) أي موقع يحدده المشتري، وفي هذه الحالة سيدفع المشتري للبائع تكاليف التسليم المعقولة. يتنازل البائع، بقدر ما يسمح به القانون، عن أي امتياز أو حقوق أخرى غير ذلك قد يمتلكها البائع على أي من ممتلكات المشتري، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر امتيازات مالك الشركة والمؤسس.

26. **ممتلكات البائع.** يقوم البائع، على نفقته الخاصة، بتوفير جميع الآلات والمعدات والأدوات والهزازات والنماذج والمقاييس والتركيبات والقوالب والأنماط وغيرها من العناصر التي ليست ملكًا للمشتري وضرورية لإنتاج المنتجات ("ممتلكات البائع") والحفاظ عليها في حالة عمل جيدة قادرة على إنتاج منتجات تفي بجميع المواصفات المعمول بها، ويقوم أيضًا باستبدالها عند الضرورة. يؤمن البائع ممتلكات البائع بتأمين كامل ضد الحريق وتغطية موسعة لقيمتها البديلة. إذا استخدم البائع ممتلكاته لإنتاج سلع أو خدمات مشابهة للمنتجات الخاصة بعملاء آخرين، بما في ذلك عملاء السوق الثانوية، فلن تتضمن هذه السلع أو الخدمات أيًا من شعارات المشتري أو العلامات التجارية أو الأسماء التجارية أو أرقام الأجزاء. لن يفصح البائع أو يشير ضمنيًا في جهوده التسويقية إلى أن هذه السلع أو الخدمات تعادل تلك التي اشتراها المشتري. يمنح البائع المشتري خيارًا غير قابل للإلغاء بالاستحواذ على ممتلكات البائع وملكيته الخاصة بإنتاج المنتجات المذكورة في الطلب عند دفع صافي القيمة الدفترية للبائع ناقصًا أي مبالغ دفعها المشتري سابقًا للبائع مقابل تكلفة مثل هذه العناصر. لا ينطبق هذا الخيار إذا كانت ملكية البائع مُستخدمة لإنتاج سلع تمثل الدعامة القياسية للبائع أو إذا تم بيع كمية كبيرة من البضائع المماثلة من قبل البائع للآخرين.

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

27. **الأدوات؛ التجهيزات الرأسمالية.** ينطبق هذا القسم على الطلبات الخاصة بالأدوات و/أو التجهيزات الرأسمالية فقط. يمتلك المشتري وصولًا إلى مقرات البائع، قبل الدفع وبعده، لفحص العمل المُنجز والتحقق من الرسوم التي يرسلها البائع مقابل الطلب. يتم تعديل السعر المحدد في الطلب بحيث يدين المشتري بمبلغ، إن وجد، يتجاوز سعر التكلفة الفعلية الخاصة بالبائع كما تم التحقق منه. يوافق البائع أيضًا على الاحتفاظ بجميع سجلات التكلفة لمدة عامين بعد استلام الدفعة النهائية للرسوم. يتم تصنيع جميع الأدوات والمعدات وفقًا لمواصفات المشتري (أو مواصفات عميل المشتري عند توجيهها من قِبل المشتري). يجب ذكر أي استثناء لهذه المواصفات كتابةً في الطلب أو بطريقة أخرى مكتوبة وموقعة من قبل المشتري. إلى الحد الذي ينص فيه الطلب صراحةً على أنه مخصص "للأدوات" أو "التجهيزات الرأسمالية"، فإن شروط الشحن هي FCA (محملة) مع تحصيل أجرة الشحن، ولا ينبغي للبائع أن يدفع مسبقًا أو يضيف رسوم للشحن.

28. **المقاصة؛ الاقتطاع.** إضافةً إلى الحق في المقاصة أو الاقتطاع المنصوص عليهما في القانون، سيتم اعتبار جميع المبالغ المستحقة للبائع صافية من مديونية البائع والشركات التابعة للبائع من المشتري والشركات التابعة للمشتري. يحق للمشتري إجراء مقاصة أو اقتطاع أي مدفوعات أو التزامات أخرى مستحقة للبائع، كليًا أو جزئيًا، بأي مبالغ مستحقة للمشتري أو الشركات التابعة للمشتري من البائع أو الشركات التابعة للبائع. سيزود المشتري البائع ببيان يصف أي مقاصة أو اقتطاع يحصل عليه المشتري.

29. **السرية وحماية البيانات الشخصية وأمن البيانات والتحقيق؛ عدم الامتثال.**

29.1 **السرية.** يجوز للبائع معرفة المعلومات السرية للمشتري (على النحو المحدد أدناه) فيما يتعلق بأدائه المذكور في هذه الوثيقة، ويوافق على الحفاظ على سرية المعلومات السرية للمشتري أثناء وبعد فسخ أو انتهاء هذا الاتفاق. تشمل **"المعلومات السرية للمشتري"**على سبيل المثال لا الحصر جميع المعلومات، سواء كانت مكتوبة أو شفهية، بأي شكل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات المتعلقة بالبحث والتطوير والمنتجات وأساليب التصنيع والأسرار التجارية وخطط الأعمال والعملاء والبائعين والشؤون المالية والبيانات الشخصية (على النحو المحدد أدناه)، ومنتج العمل والمواد أو المعلومات الأخرى التي يعتبرها المشتري ملكًا له والمتعلقة بالأعمال أو الشؤون الحالية أو المتوقعة للمشتري والتي يتم الكشف عنها للبائع بشكل مباشر أو غير مباشر. بالإضافة إلى ذلك، تعني المعلومات السرية للمشتري أي معلومات سرية أو مملوكة لجهة خارجية يتم الكشف عنها للبائع في سياق تقديم المنتجات للمشتري. بغض النظر عما إذا كانت هذه المعلومات مُميزةً أو مُعرفةً على أنها "سرية"، يجب على البائع الاحتفاظ بجميع المعلومات السرية للمشتري في سرية تامة، ويوافق كذلك على عدم الكشف عنها أو السماح للآخرين بالكشف عنها، أو استخدام هذه المعلومات السرية الخاصة بالمشتري لأي غرض بخلاف أغراض الإيفاء بالتزامات البائع بموجب الاتفاق. لن يستخدم البائع درجة عناية أو وسائل أقل من تلك التي يستخدمها لحماية معلوماته الخاصة من النوع المماثل بأي حال من الأحوال، ولن تقل في جميع الأحوال عن العناية المعقولة لمنع الاستخدام غير المصرح به للمعلومات السرية للمشتري. بعد انتهاء صلاحية الاتفاق أو فسخه، يقوم البائع على الفور، بناءً على طلب المشتري، بتسليم المشتري أي وجميع الوثائق والوسائط الأخرى، بما في ذلك كل النسخ منها وأي شكل يحتوي أو يتعلق بمعلومات المشتري السرية. تستمر التزامات البائع بموجب هذا القسم لمدة خمس سنوات من تاريخ الكشف عن المعلومات السرية، ما لم يتم تحديد فترة أطول كتابيًا من قبل المشتري أو تم فرضها بموجب اتفاق عدم إفشاء منفصل تم إبرامه بين الطرفين. على الرغم من تعارض أي شيء مع هذا الاتفاق، يظل أي اتفاق عدم إفشاء بين الأطراف سابق للطلب ساري المفعول باستثناء ما تم تعديله صراحةً من خلال هذا الاتفاق. لن تنطبق القيود والالتزامات الواردة في هذا الاتفاق على المعلومات التي: (أ) كانت معروفة بالفعل للجمهور في وقت إفصاح المشتري عنها؛ (ب) عرف الجمهور بها دون وقوع خطأ من البائع؛ أو (ج) يمكن للبائع إثبات، من خلال وثائق مكتوبة، أن هذه المعلومات السرية للمشتري كانت (1) في حوزته بشكل سليم قبل الإفصاح عنها من قبل المشتري، أو (2) تم تطويرها بشكل مستقل من قِبل البائع دون استخدام أو رجوع إلى المعلومات السرية للمشتري.

29.2 **حماية البيانات الشخصية**. نتيجة لهذا الاتفاق، قد يحصل البائع والشركات التابعة للبائع على معلومات معينة تتعلق بأفراد محددين أو قابلين للتحديد ("البيانات الشخصية")، وتعتبر هذه البيانات الشخصية معلومات سرية للمشتري. لن يكون للبائع أي حق أو ملكية أو حصة في البيانات الشخصية التي يحصل عليها كنتيجة لهذا الاتفاق. يتعين ويجب على البائع التأكد من أن الشركات التابعة للبائع والتي تملك حق الوصول إلى البيانات الشخصية، تقوم بالآتي: (أ) جمع البيانات الشخصية والوصول إليها وصيانتها واستخدامها ومعالجتها ونقلها وفقًا للمتطلبات المنصوص عليها في هذا القسم 29 ولغرض وحيد هو أداء التزام البائع بموجب هذا الاتفاق؛ (ب) الامتثال لتعليمات المشتري المتعلقة بالبيانات الشخصية، وكذلك جميع قوانين ولوائح الخصوصية المعمول بها والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية (يشار إليها مجتمعة باسم "المتطلبات القانونية")، والامتناع عن الانخراط في أي سلوك يعرض المشتري أو يُحتمل أن يعرض المشتري لخرق مماثل؛

29.3 **المشتري كمتحكم في البيانات.** سيقوم المشتري بجمع ومعالجة ونقل البيانات الشخصية الخاصة بالبائع وموظفيه، المتعلقة بعلاقة العمل بينه وبين المشتري، (على سبيل المثال، الأسماء وعناوين البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف) وفقًا لإشعار الخصوصية الخاص بالمشتري على https://www.johnsoncontrols.com/privacy. يقبل البائع إشعار الخصوصية الخاص بالمشتري، ويوافق البائع على هذا الجمع والمعالجة والتحويل بالقدر الذي تكون فيه الموافقة مطلوبة بشكل صارم بموجب القانون المعمول به. وبقدر ما تكون الموافقة على هذا الجمع والمعالجة والنقل من قبل المشتري مطلوبة بشكل إلزامي من موظفي البائع بموجب القانون المعمول به، يتعهد البائع، ويقر بحصول هذه الموافقة.

29.4 **البائع كمعالج للبيانات**. عندما يؤدي البائع كمعالج بيانات للمشتري، يجب على البائع الالتزام **بالشروط العالمية لـ JCI الخاصة بمعالجة البيانات الشخصية** والمتاحة للتحميل من **هنا**. إضافةً إلى ذلك، وحيثما ينطبق ذلك على العلاقة بين الطرفين، يشهد البائع بأنه يتفهم التزاماته بموجب قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا باعتباره مقدم خدمة للمشتري، ويوافق على أنه لن يقوم بما يلي: بيع المعلومات الشخصية؛ الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية أو الإفصاح عنها أو استخدامها (على النحو المحدد في قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا) لأي غرض بخلاف توفير الخدمات وأي تسليمات بموجب "بيان العمل" إلى المشتري على النحو المنصوص عليه في هذا الاتفاق؛ أو الاحتفاظ بالبيانات الشخصية أو استخدامها خارج علاقة العمل المباشرة هذه بين البائع والمشتري. وبناءً على طلب المشتري، يحذف البائع من سجلاته أي بيانات شخصية قدمها المشتري أو جمعها البائع نيابة عن المشتري.

29.5 **أمن البيانات**. يتعين على البائع اتخاذ جميع التدابير القانونية والتنظيمية والفنية المناسبة لحماية البيانات الشخصية أو معلومات المشتري السرية ("البيانات السرية") من المعالجة غير القانونية وغير المصرح بها. يحافظ البائع على معايير تشغيل وإجراءات أمان معقولة، ويبذل قصارى جهده لتأمين البيانات السرية من خلال اتخاذ تدابير أمنية مناسبة مُنظمة ماديًا وفنيًا وموضحة بشكل كبير في **اتفاق الوصول إلى البيانات** المتاح للتحميل من **هنا**. يجب على البائع إكمال استبيان أمن المعلومات المكتوب للمشتري على الفور وبدقة فيما يتعلق بأي شبكة أو تطبيق أو نظام أو جهاز يمكن للبائع استخدامه للوصول إلى البيانات السرية، إذا طلب المشتري ذلك في أي وقت خلال مدة هذا الاتفاق. سيقدم البائع أي مساعدة وتعاون إضافيين قد يطلبهما المشتري بشكل معقول أثناء أي تقييم لعمليات البائع في نطاق حماية البيانات السرية، بما في ذلك تزويد المشتري بوصول معقول إلى الموظفين والمعلومات والوثائق وبرامج التطبيقات. يتعين على البائع إخطار المشتري على الفور، وخلال مدة لا تتجاوز ثماني وأربعين (48) ساعة، في حال علم البائع أو كان لديه سبب للاعتقاد بأن أي شخص أو كيان قد خرق التدابير الأمنية للبائع، أو حصل على وصول غير مصرح به إلى البيانات السرية (" خرق أمن المعلومات"). عند أي اكتشاف من هذا القبيل، يقوم البائع (أ) بالتحقيق في خرق أمن المعلومات وإصلاح آثاره والتخفيف من حدته، و(ب) تزويد المشتري بتأكيدات مُرضية للمشتري بشكل معقول بأن هذا الخرق لأمن المعلومات لن يتكرر. إذا قرر المشتري أن الإشعارات (سواء باسم المشتري أو البائع) أو التدابير الإصلاحية الأخرى (بما في ذلك الإشعار وخدمات مراقبة الائتمان والتأمين ضد الاحتيال) مضمونة بعد خرق أمني، فسيتولى البائع، بناءً على طلب المشتري وعلى حساب البائع ونفقاته، الإجراءات الإصلاحية المذكورة أعلاه. بعد حدوث خرق لأمن المعلومات، يحتفظ المشتري بالحق في إجراء اختبار الاختراق على أنظمة البائع المستخدمة للوصول إلى البيانات السرية، أو أنظمة البائع المستخدمة للاتصال بأنظمة المشتري الداخلية. يجوز للمشتري (أو طرف ثالث مستقل مقيّم خاص بالمشتري وليس منافسًا للبائع) بموجب إشعار معقول، بالتنسيق مع البائع، إجراء اختبار اختراق أو أي تقييم أمني آخر على أنظمة البائع المستخدمة للوصول إلى البيانات السرية. يتعامل المشتري مع المعلومات التي يتم الكشف عنها المتعلقة باختبار الاختراق على أنها بيانات سرية للبائع.

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

29.6 **التحقيق؛ عدم الامتثال.** في حالة إجراء تحقيق من قبل منظم حماية البيانات أو سلطة مماثلة بشأن البيانات الشخصية، يجب على البائع تزويد المشتري بالمساعدة والدعم المعقول، بما في ذلك، الوصول إلى مقرات البائع عند الضرورة بالقدر اللازم للاستجابة لهذا التحقيق. في حالة عدم تمكن البائع من الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في هذا القسم 29.3، فيجب على البائع إخطار المشتري على الفور، ويجوز للمشتري القيام بواحد أو أكثر مما يلي: (1) تعليق نقل البيانات الشخصية إلى البائع؛ (2) مطالبة البائع بالتوقف عن معالجة البيانات الشخصية؛ (3) المطالبة بإعادة البيانات الشخصية أو إتلافها؛ أو (4) الفسخ الفوري لهذا الاتفاق. عند فسخ هذا الاتفاق لأي سبب من الأسباب، يجب على البائع الاتصال بالمشتري على الفور للحصول على تعليمات بشأن إرجاع أو تدمير البيانات الشخصية أو أي إجراء آخر مناسب يتعلق بها.

30. **عدم الإشهار.** لن يعلن البائع أو ينشر أو يكشف لأطراف ثالثة (بخلاف مستشاري البائع المحترفين على أساس الحاجة إلى المعرفة) بأي شكل من الأشكال حقيقة أن البائع قد تعاقد على إمداد المشتري بالمنتجات التي يغطيها الطلب أو شروط الطلب أو استخدم أي علامات تجارية أو أسماء تجارية للمشتري في أي بيان صحفي أو إعلان أو مواد ترويجية، دون الحصول على موافقة خطية من مسؤول المشتري أولًا، وقد يتم حجب هذه الموافقة وفقًا لتقدير المشتري وحده.

31. **علاقة الأطراف.** البائع والمشتري طرفان متعاقدان مستقلان، ولا يوجد في الطلب ما يجعل أيًا من الطرفين موظف أو وكيل أو ممثل قانوني للطرف الآخر لأي غرض. لا يمنح الطلب أيًا من الطرفين سلطة لتولي أو خلق أي التزام نيابة عن الطرف الآخر أو باسمه. يتحمل البائع وحده المسؤولية عن جميع ضرائب العمل والدخل وأقساط التأمين والرسوم والنفقات الأخرى التي يتكبدها فيما يتعلق بأداء الطلب، باستثناء ما هو منصوص عليه صراحةً في اتفاق مكتوب ومُوقع من قبل المشتري. جميع موظفي ووكلاء البائع أو المتعاقدين معه هم موظفون أو وكلاء للبائع أو لهؤلاء المتعاقدين فقط، وليس المشتري، ولا يحق لهم الحصول على مزايا موظفي المشتري أو الحقوق الأخرى الممنوحة لموظفي المشتري. المشتري غير مسؤول عن أي التزام يتعلق بموظفي أو وكلاء البائع أو متعاقديه.

32. **تضارب المصالح.** يقر البائع، ويضمن أن أداءه للطلب لن يتعارض بأي شكل من الأشكال مع أي مصالح أو التزامات جارية للبائع أو موظفيه أو المتعاقدين معه. يضمن البائع أيضًا أنه أثناء سريان الطلب، يمتنع البائع وموظفوه والمتعاقدون المشاركون في أداء الطلب عن أي أنشطة يُتوقع أن تؤدي بشكل معقول لتضارب المصالح فيما يتعلق بعلاقة البائع بالمشتري أو أداء البائع للطلب.

33. **عدم التنازل.** بموجب الطلب، لا يجوز للبائع التنازل عن التزاماته أو تفويضها دون موافقة خطية مسبقة من المشتري. في حالة أي تنازل أو تفويض مُصرح به من قِبل المشتري، يحتفظ البائع بكامل المسؤولية عن المنتجات، بما في ذلك جميع الضمانات والمطالبات ذات الصلة، ما لم يتفق المشتري صراحةً على خلاف ذلك كتابةً.

34. **التجريد وعمليات التملك.**

34.1 **التجريد.** إذا قامالمشتري، من وقت لآخر، ببيع أو تحويل أو تجريد نفسه (سواء عن طريق الشركات المنبثقة أو إعادة الهيكلة أو إعادة التنظيم أو غير ذلك) من ملكية حقوق الملكية، أو من أغلب أو معظم أصوله، أو من أي قسم أو وحدة أعمال (يشار إليها مجتمعةً فيما يلي باسم "الوحدة المجردة"). وكجزء من ذلك التجريد، يوافق المشتري على تقديم خدمات انتقالية للوحدة المجردة بعد تجريد الوحدة، بما في ذلك استمرار استلام المنتجات من خلال هذه الوحدة المجردة، ويكون للمشتري عندها الحق في القيام بذلك للفترة المتبقية من هذا الاتفاق بعد الانتهاء من أي تجريد مماثل مع عدم وجود مدفوعات إضافية للبائع، باستثناء أسعار الشراء المنصوص عليها في هذا الاتفاق أو طلب مُطبق. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الوحدة المجردة طرفًا في طلب سابق صادر، فيوافق البائععلى الاستمرار في السماح للوحدة المجردة بمتابعة الحصول على المنتجات وفقًا لشروط الطلب، شريطة أن تستمر هذه الوحدة التي تم تجريدها بسداد أي سعر شراء مُطبق مستحق مقابل تلك المنتجات.

34.2 **عمليات التملك.** إذا تملكمشتريكيانًا تجاريًا ("نشاطاً متملكاً") يتلقى منتجات أو خدمات من بائع وفقًا لاتفاق قائم، فبناء على خيار المشتري حينها، يجوز إلغاء اتفاق النشاط المتملك مع البائع(دون عقوبة) ويتعهد بتوفير أي منتجات أخرى مقدمة إلى النشاط المتملكبشكل يتماشى مع هذا الاتفاق.

35. **حل المنازعات؛ القانون الحاكم؛ التحكيم؛ الولاية القضائية.**

35.1 **إجراءات حل المنازعات؛ تصعيد المنازعة.** في حالة حدوث أي منازعة بين المشتري والبائع تنشأ عن أو تتعلق أو لها علاقة بهذا الطلب أو المنتجات التي هي موضوع هذا الطلب، فيتعهد الطرفان بمحاولة حل هذه المنازعة على الفور بحسن نية من خلال تفاوض الممثلين المعتمدين المحليين للأطراف. إذا لم يتمكن الطرفان من حل هذا النزاع على الرغم من هذه الجهود المبذولة بحسن النية، يعرض الطرفان هذا النزاع على أعضاء قيادتهم الإقليمية. بناءً على اختيار المشتري، يشترك الطرفان في إدخال وسيط للمساعدة على حل المنازعة في أي وقت. يجب أن يكون موقع الوساطة في ميلووكي، ويسكونسن، ما لم يتفق الطرفان كتابةً على موقع مختلف. يتحمل الطرفان بالتساوي تكاليف الوساطة. إذا لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على قرار بعد استنفاد هذه الإجراءات، فيجوز لأي من الطرفين السعي للحصول على حل وفقًا لأحكام القسم 35.2 (القانون الحاكم؛ الولاية القضائية؛ حكم التحكيم).

35.2 **القانون الحاكم؛ الولاية القضائية؛ التحكيم.** ما لم يُنص على خلاف ذلك في تعديل تم إبرامه من قِبل المشتري والبائع، فإن البناء والتفسير والأداء المذكور في هذه الوثيقة وجميع المعاملات بموجب هذا الاتفاق، بما في ذلك حل أي مطالبات أو منازعات تنشأ عن أو تتعلق أو لها علاقة بهذا الطلب أو المنتجات التي هي موضوع هذا الطلب، ستحكمها قوانين ولاية نيويورك، في الولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن أو دون اعتبار مبادئها أو قوانينها فيما يتعلق بتعارض القوانين. يتفق الطرفان على أحكام اتفاق الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لعام 1980 (وأي تعديلات أو ما يخلفها في تلك الوثيقة)، وأي تضارب في أحكام القوانين التي تتطلب تطبيق خيار آخر من القانون، يتم استبعاده صراحةً. باستثناء ما هو منصوص عليه فيما يلي، فإن أي مطالبة أو منازعة تنشأ عن أو تتعلق أو لها علاقة بهذا الطلب أو المنتجات التي هي موضوع هذا الطلب (سواء كانت هذه المطالبة تستند إلى خرق للعقد أو تقصير في المسؤولية التقصيرية أم لا)، أي لم يتم تسويتها عن طريق التفاوض أو الوساطة على النحو المنصوص عليه في القسم 35، تخضع للمكان والولاية الحصرية للمحكمة الفيدرالية الموجودة في مانهاتن، نيويورك، في الولايات المتحدة الأمريكية أو في حالة عدم ولاية هذه المحكمة الفيدرالية، ففي القسم التجاري أو قسم التقاضي التجاري المنعقد في محكمة الولاية في مانهاتن، نيويورك، في الولايات المتحدة الأمريكية. يتنازل البائع بموجب هذه الوثيقة وبشكل لا رجعة فيه عن أي اعتراض على الولاية القضائية أو مكان اتخاذ أي إجراء بموجب هذا الاتفاق، ولا يجوز له الدفع على أساس الافتقار إلى الولاية القضائية أو المكان أو بناءً على مبادئ المحكمة غير المختصة. يتنازل البائع أيضًا بشكل نهائي عن الخدمة الشخصية للعملية، ويوافق على العملية المُقدمة في أي دعوى أو إجراء قضائي أو إجراء يتعلق بهذا الطلب عن طريق إرسال نسخة منه بالبريد عبر البريد المسجل و/أو المعتمد و/أو التسليم خلال الليل إلى هذا الطرف على العنوان المحدد في هذا الطلب. على الرغم مما سبق، ووفقًا لخيار المشتري وحده، والذي تتم ممارسته عن طريق إشعار كتابي في أي وقت قبل أو في غضون 30 يومًا بعد تقديم إشعار بإجراء قانوني، أو أي مطالبة أو منازعة تنشأ عن أو تتعلق أو لها علاقة بهذا الطلب أو المنتجات التي هي موضوع هذا الطلب (سواء كانت هذه المطالبة تستند إلى انتهاك العقد أو تقصير في المسؤولية أم لا)، سيتم حلها عن طريق التحكيم الملزم في مانهاتن، نيويورك، في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتم إجراؤه باللغة الإنجليزية، باستخدام مُحكّم واحد. سيحاول الطرفان الاتفاق على مُحكّم من قائمة المحكمين التجاريين المقدمة من منظمة تسوية المنازعات (ADR) والتي يبدأ فيها المشتري إجراءات التحكيم. إذا لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على محكّم، فسيقوم كل طرف باختيار شخص من قائمة المحكمين التجاريين، وسيختار هذان الشخصان بشكل مشترك شخصًا ثالثًا من هذه القائمة، وهو مَن سيجري التحكيم باعتباره المحكّم الوحيد. سيصدر المحكّم نتائج مكتوبة للوقائع واستنتاجات القانون، ويجوز أن يحكم بأن تكون أتعاب المحاماة والتكاليف للطرف الغالب بشكل كبير. لن يتم بأي حال من الأحوال منح أي طرف تعويضات عقابية أو تمثيلية. يكون قرار المحكّم نهائيًا ولازم النفاذ، ويمكن إصدار

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.

التصديق على الحكم من قِبل أي محكمة مخولة بموجب هذا الطلب أو لها ولاية قضائية على الطرف المعني وأصوله. تخضع الأحكام الخاصة بالتحكيم الواردة في هذا القسم لقانون التحكيم الفيدرالي للولايات المتحدة. يجوز للمشتري تقديم أي طلب للحصول على أمر قضائي ناشئ عن هذا الطلب أو يتعلق به أو له علاقة به في أي محكمة (محاكم) لها ولاية قضائية على البائع أو، وفقًا لاختيار المشتري، في المحكمة المعمول بها الأقرب إلى المكان الذي صدر منه الطلب من قِبل المشتري، وفي هذه الحالة يوافق البائع على الولاية القضائية ومكان هذه المحكمة. يُقدَم أي طلب للحصول على أمر قضائي ضد المشتري من قبل البائع في المحكمة (المحاكم) التي لها ولاية قضائية على الموقع الذي أصدرت منه JCI الطلب فقط.

35.3 **التكاليف والنفقات القانونية.** إذا تم القيام بأي فعلأو اتخاذ أي إجراء قانوني من قبل أي من الطرفين لفرض أي من شروط هذا الاتفاق أو أي من حقوقه بموجب هذا الاتفاق، فيحق للطرف الرابح في مثل هذا الفعل أو الإجراء استرداد، من الطرف الآخر ، جميع التكاليف والنفقات المعقولة المتكبدة في هذه الدعوى أو الإجراءات القانونية، بما في ذلك أتعاب المحامين والخبراء المعقولة.

36. **اللغة؛ الاستقلالية؛ عدم التنازل الضمني.** ما لم يُنص على خلاف ذلك في تعديل، فهذا الاتفاق تم التفاوض عليه وإبرامه من قبل الأطراف باللغة الإنجليزية. إذا تم إعداد ترجمة لهذا الاتفاق للتسهيل أو لأي غرض آخر، فتسود أحكام النسخة الإنجليزية. إذا كانت قوانين البلد أو الإقليم الذي سيتم بيع المنتجات فيه و/أو صنعها تتطلب توفير هذا الاتفاق بلغة ثانية، فسيتم توفير هذا الاتفاق بتلك اللغة الثانية أيضًا. إذا كان أي شرط من الطلب غير صالح أو غير نافذ المفعول بموجب أي قانون أو لائحة أو مرسوم أو أمر تنفيذي أو حكم قانوني أو نظرية قانونية، فسيتم تعديل الشرط أو حذفه، حسب مقتضى الحال، ولكن بالقدر اللازم للامتثال للقانون المعمول به فقط. ستظل الأحكام المتبقية من الطلب سارية المفعول والتأثير الكامل. إخفاق أي من الطرفين في أي وقت في إنفاذ المطلوب من الطرف الآخر فيما يخص أي حكم من أحكام الطلب لن يؤثر على الحق في طلب إنفاذ المطلوب في أي وقت لاحق، ولن يشكل تنازل أي من الطرفين عن خرق لأي حكم من أحكام الطلب تنازلًا عن أي خرق لاحق لنفس الحكم أو أي حكم آخر خاص بالطلب.

37. **البقاء والاستمرار.** تظل التزامات البائع تجاه المشتري سارية حتى بعد فسخ الطلب، باستثناء ما هو منصوص عليه في الطلب.

38. **الاتفاق الكامل؛ التعديلات.** يشكل الطلب، جنبًا إلى جنب مع أي مرفقات أو مستندات أو ملاحق أو شروط أخرى خاصة بالمشتري مذكورة على وجه التحديد في هذه الوثيقة، الاتفاق الكامل بين البائع والمشتري فيما يتعلق بالمسائل الواردة في هذه الوثيقة وفي الطلب. يقر البائع، ويوافق على أنه لا يجوز إلا لكبار مديري المشتري المعتمدين إبرام اتفاقيات نيابة عن المشتري، وأنه لا يجوز لأي موظف آخر إلزام الشركة. وعلى وجه الخصوص، لا تكون أي من الاتفاقات التي تُبرم بمجرد فتح المظاريف أو الاتفاقات التي تُبرم بمجرد النقر على الإنترنت أو البنود والشروط أو سياسات الخصوصية أو الاتفاقات الأخرى ("الشروط الإضافية") المقدمة مع أي منتجات أو خدمات أو وثائق أو برامج، بما في ذلك أي تحديثات للصيانة والدعم لها، بموجب هذا الاتفاق، ملزمة للمشتري، حتى إذا كان استخدام مثل هذه العناصر يتطلب "قبول" مؤكد لهذه الشروط الإضافية قبل السماح بالوصول. لن تكون جميع هذه الشروط الإضافية سارية أو فعالة، وسيتم اعتبارها مرفوضة من قبل المشتري بالكامل. لا يجوز تعديل الطلب إلا من خلال تعديل خطي يتم إبرامه من قبل الممثلين المفوضين لكل طرف من الطرفين. يجوز للمشتري تعديل هذه الشروط المتعلقة بالطلبات المستقبلية في أي وقت عن طريق نشر الشروط المعدلة على موقع الويب الخاص به على https://www.johnsoncontrols.com/betandc، وستنطبق هذه الشروط المعدلة على جميع الطلبات الصادرة بعد ذلك. من خلال تقديم المنتج للمشتري، يقر البائع، ويوافق على الالتزام بهذه الشروط وأي تغييرات مستقبلية فيها.

39. **نسخ الاتفاق؛ التوقيعات الإلكترونية.** يجوز إبرام هذا الاتفاق بنسخ متعددة، ويتم اعتبار كل منها نسخة أصلية، وتشكل جميعها معًا نفس الاتفاق. يجوز القيام بنسخ هذا الاتفاق وجميع الوثائق الأخرى المبرمة والمتعلقة بهذه الوثيقة وتوقيعها وتسليمها بالفاكس أو أي وسيلة توقيع إلكتروني أخرى من قبل أي من الأطراف إلى أي طرف آخر، ويجوز للطرف المتلقي اعتماد استلام هذه الوثيقة التي تم إبرامها وتسليمها من خلال أي وسيلة إلكترونية كما لو تم استلام الأصل. يجوز للطرفين إجراء مسح ضوئي لهذا الاتفاق أو إرساله عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني أو تصويره أو تحويله بأي شكل آخر إلى تنسيق إلكتروني من أي نوع أو شكل، معروف الآن أو يتم تطويره في المستقبل. أي نسخة غير مُعدلة أو غير محرفة من هذا الاتفاق تم إنتاجها بمثل هذه التنسيقات الإلكترونية ستكون ملزمة قانونيًا للأطراف وتعادل النسخة الأصلية في جميع الأغراض. يقر البائع، ويوافق على أنه لن يطعن في صلاحية أو قابلية نفاذ هذا الاتفاق والوثائق ذات الصلة، بما في ذلك ما يوجبه أي قانون مكافح للاحتيال ومعمول به، لأنه تم قبول الاتفاق و/أو توقيعه بشكل إلكتروني. تُشكل سجلات الكمبيوتر التي يحتفظ بها أحد الأطراف سجلات أعمال عند تصديرها في شكل ورقي، ويكون لها نفس صلاحية أي سجلات تجارية أخرى معترف بها بشكل عام.

التعديلات الطفيفة:

broken hyperlinks error fixed – October 5, 2020

© حقوق النشر 2020 محفوظة لصالح Johnson Controls. جميع الحقوق محفوظة. يُمنع أي استخدام أو نسخ غير مصرح به منعًا باتًا.